

التقرير السنوي 2025



بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE





بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

التقرير السنوي 2025

تاريخ التأسيس : 29 مارس 1982
رأس المال المصرح به والمدفوع 40,000,000 د.ك
مقسما على : 400,000,000 سهما
بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد



صاحب السمو
الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
ولي عهد دولة الكويت



جدول المحتويات

صفحة

11	أعضاء مجلس الإدارة
12	تقرير مجلس الإدارة لعام 2025
15	تقرير الحوكمة
29	تقرير لجنة التدقيق الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية
33	تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة
34	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
35	تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025
39	تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي
43	البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
44	بيان الدخل المجمع
45	بيان الدخل الشامل المجمع
46	بيان المركز المالي المجمع
47	بيان التدفقات النقدية المجمع
48	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
79 - 49	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



أعضاء مجلس الإدارة

عبد اللطيف محمد الشايح
رئيس مجلس الإدارة

يوسف إبراهيم الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ألطف عبداللّه الغانم
عضو مجلس الإدارة

مشعل عبدالرزاق الوزان
عضو مجلس الإدارة

مساعدا عدنان العجيلل
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة لعام 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

مساهمينا الكرام،

يطيب لي أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية وجميع العاملين فيها، في اجتماع الجمعية العمومية العادية الثانية والأربعون للشركة وذلك لاستعراض أهم الأحداث خلال عام 2025 والأفاق المتوقعة خلال العام الحالي 2026 بمشيئة الله.

النتائج والمركز المالي،

على صعيد النتائج فقد شهد الأداء التشغيلي نمواً ملحوظاً حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 62% لتصل إلى 5.9 مليون د ك مقارنة بمبلغ 3.7 مليون د ك لعام 2024 حيث استقرت إيرادات أتعاب الإدارة والاستشارات خلال عام 2025 عند مستوى 2.9 مليون د ك بينما زاد كل من إيرادات نشاط الوساطة في تداول الأوراق المالية بنسبة 157% محققة مبلغ 1.7 مليون د ك مقارنة بمبلغ 660 ألف د ك للعام الماضي ومجمّل الربح من الأنشطة التجارية بنسبة 287% محققاً مبلغ 688 ألف د ك مقارنة بمبلغ 177 ألف د ك للعام الماضي بسبب الاستحواذ على شركة منارات للخدمات التعليمية خلال العام. وفي المقابل فقد زادت إجمالي المصاريف بمقدار 9% فقط عن العام الماضي حيث بلغت 4.8 مليون د ك لعام 2025 مقارنة بمبلغ 4.4 مليون د ك للعام الماضي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق ربح تشغيلي قبل الحصة في نتائج الشركات الزميلة والانخفاض في القيمة وتكاليف التمويل قدره 1.1 مليون د ك لعام 2025 مقارنة بخسارة قدرها (793) ألف د ك لعام 2024.

وقد حققت الحصة في نتائج الشركات الزميلة خسارة قدرها (1.2) مليون د ك لعام 2025 مقارنة بربح قدره 786 ألف د ك للعام الماضي فقط بسبب تأخر تسجيل حصة الشركة في ربح بيع الشركة الزميلة الرئيسية، مجموعة غيتهاوس المالية، لشركة استشارية عقارية تابعة وقدرها 1.4 مليون د ك، من الربع الأخير من 2025 كما كان مخططاً إلى الربع الأول من عام 2026، كما تم تسجيل تكاليف تمويل بمبلغ 432 ألف د ك وإطفاء موجودات غير ملموسة بمبلغ 431 ألف د ك، ومخصص إطفاء شهرة شركة تابعة بمقدار 250 ألف د ك. الأمر الذي أدى لتحقيق الشركة لصافي خسارة لمساهمي الشركة الأم قدرها (1.24) مليون د ك لعام 2025 تعادل (3.2) فلس للسهم الواحد مقارنة بصافي ربح لعام 2024 قدره 1.49 مليون د ك يعادل 3.8 فلس للسهم الواحد.

وقد شهد المركز المالي للشركة نمواً بنسبة 6% خلال العام حيث بلغ حجم الأصول 55.2 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بمبلغ 52.2 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2024 وذلك بسبب نمو أنشطة الشركة، وأيضاً ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم قليلاً حيث بلغت 40.2 مليون د ك بما يعادل 100 فلس للسهم كما في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بمبلغ 39.9 مليون د ك بما يعادل 100 فلس للسهم كما في 31 ديسمبر 2024.

أهم أحداث عام 2025 ،

وتأكيداً لنجاح الشركة في تسريع وتيرة نموها في نشاطي إدارة الأصول والوساطة، واصلت الأصول المدارة - بما في ذلك نشاط الوساطة - تحقيق توسع ملموس خلال عام 2025؛ إذ ارتفعت بنسبة 22% لتصل إلى 620 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنة بمبلغ 507 ملايين د ك كما في 31 ديسمبر 2024.

وتعزيزاً لتوجه الشركة الأساسي في نشاط إدارة الأصول، فقد استمر أداء الشركة القوي في نشاط إدارة محافظ الاستثمارات المدرجة المحلية والخليجية حيث نما حجم الأصول المدرجة المدارة بنسبة 28% ليبلغ 262 مليون د ك في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بمبلغ 204 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2024. وبالنسبة لإدارة الأصول غير المدرجة ذات القيمة المضافة أو ذات العائد الدوري فقد استمرت الشركة في تسويق وإدارة الصناديق العقارية الاستثمارية خلال عام 2025، حيث أطلقت صندوقها التطويري التجاري الأول بدولة الكويت بحجم أعمال قدره 13 مليون د ك وصندوقها التطويري الصناعي الثالث عشر بالولايات المتحدة الأمريكية بحجم أعمال قدره 52 مليون دولار، كما تم التخارج من نظام الاستثمار التعاقدية "حاضنة" ذي العائد الدوري والتي وتحقيق عائد كلي للمستثمرين ناهز 35% وأيضاً أتعاب تخارج تحفيزية للشركة.

أما في إطار خدمات التقنية المالية FinTech، فقد واصلت الشركة تعزيز حضورها الرقمي عبر تطبيق "زاد"، محققة نمواً قوياً في خدمات وساطة تداول الأوراق المالية عبر الإنترنت وخدمات الاستشارة الآلية للاستثمار (Robo-Advisory)؛ إذ ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال العام إلى 1.6 مليار دولار مقارنة بـ 540 مليون دولار في العام الماضي، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف. كما ارتفع عدد العملاء النشطين إلى 82 ألف عميل بنهاية عام 2025 مقارنة بـ 44 ألف عميل بنهاية العام السابق، أي ما يقارب الضعف، بما يعكس الثقة المتزايدة في خدمات الشركة وتجربتها الرقمية.

واستفادة من الفرص الواعدة في القطاعات التشغيلية المحلية، عززت الشركة تنويع استثماراتها عبر الاستحواذ في الربع الرابع من عام 2025 على كامل رأس مال شركة منارات للخدمات التعليمية، المالكة لحضانات "حامل المسك" - إحدى أكبر سلاسل الحضانات العاملة في دولة الكويت.

وبالنسبة للشركات الزميلة، فقد بلغ حجم أصول بنك غيتهاوس، التابع لمجموعة غيتهاوس المالية والمتخصص في تمويل قطاع العقارات السكنية الفردية بالمملكة المتحدة، مبلغ 1.4 مليار جنيه إسترليني كما في 31 ديسمبر 2025، وذلك على الرغم من تحقيقه لخسارة لعام 2025 فقط بسبب تأخر تسجيل ربح بيع البنك لشركة استشارية عقارية تابعة، من عام 2025 كما كان مخططاً إلى الربع الأول من عام 2026 ضمن استراتيجية مجموعة غيتهاوس المالية لإعادة التركيز على أنشطتها الأساسية في قطاع التمويل.

النظرة إلى المستقبل،

إن النظرة إلى المستقبل تنطلق من تعزيز مكانة الشركة ككيان استثماري واستشاري متميز يعتمد بصورة أساسية على تنمية الإيرادات وخاصة أتعاب الإدارة والاستشارات في قطاعات الشركة المتمثلة في إدارة الاستثمارات المدرجة في الأسواق المحلية والخليجية والاستثمار في وإدارة استثمارات الملكية الخاصة في القطاعات التشغيلية المحلية والخليجية وإدارة استثمارات العقار المحلي والخليجي والدولي سواء التطويرية أو ذات العائد الدوري، ذلك بالإضافة إلى خدمات الوساطة والتقنية المالية FinTech.

مساهمينا الكرام،

هذا وتؤكد الشركة التزامها المستمر باتباع مبادئ الإدارة الرشيدة وتطبيق تعليمات وقواعد حوكمة الشركات وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك وفقاً لما ورد بيانه في تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 المقدم إلى جمعيتكم الموقرة. كما نتعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية للشركة وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة المتضمنة في التقرير السنوي المرفوع إليكم.


كما نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض صورة واضحة عن أهم المحطات في مسيرة شركتكم خلال عام 2025 وأيضاً التصور عن الآفاق المستقبلية المرجوة بمشيئة الله بما يحقق مصلحة المساهمين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على كل ما تم تحقيقه ومواجهته وأن أشكر لكم تشريفكم لنا بالحضور ودعمكم المستمر للشركة وإدارتها، داعين الله أن يكلل مساعينا بالنجاح لتحقيق أهدافنا لما فيه الخير لوطننا الحبيب تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله.

كما أعبر عن جزيل شكرنا للجهات الرسمية المختصة على تعاونها الإيجابي ودعمها المستمر لنا، وأتوجه باسمي ونيابة عن مجلس الإدارة بالشكر للإدارة التنفيذية في الشركة وجميع العاملين فيها لما أبدوه من تفان وإخلاص في خدمة الشركة.

كما ندعو الله أن يحفظ وطننا من آثار الصراع الدائر حالياً في منطقتنا وأن يجنب الكويت كل شر وسوء وتنقضي هذه الأزمة بسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،


عبد اللطيف محمد الشايح
رئيس مجلس الإدارة



تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على الالتزام بكافة تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال، وعلى الأخص تعليمات هيئة أسواق المال الواردة ضمن نص المادة (7-3) في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، فإنه يسرنا أن نستعرض لكم أدناه كافة الإجراءات المتخذة خلال عام 2025 لتنفيذ كافة المتطلبات والسياسات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وذلك وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال في ذلك الشأن:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1. معايير تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية من 5 أعضاء، حيث يراعي تشكيل مجلس الإدارة عدة عوامل من ضمنها تنوع الخبرات العلمية والمهنية لأعضائه هذا بالإضافة إلى أن كافة أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، كما يضم مجلس الإدارة ضمن عضويته عضوين مستقلين مما يعكس هيكلًا متوازنًا يمكنه من أداء الدور المنوط به، من خلال رسم الاستراتيجية العامة للشركة وتحديد السياسات والأهداف، بالإضافة إلى مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، هذا ويوضح الجدول التالي أسماء ومؤهلات كافة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل)، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب / تعيين أمين السر
عبد اللطيف محمد الشايح	رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس محاسبة 20 عاماً (المجال المالي والإداري)	23 مايو 2024
يوسف إبراهيم الغانم	نائب رئيس مجلس الإدارة / تنفيذي	بكالوريوس محاسبة 23 عاماً (المجال المالي والإداري)	23 مايو 2024
ألطاف عبدالله الغانم	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس علوم إدارية / تمويل 17 عاماً (المجال المالي والإداري)	23 مايو 2024
مشعل عبدالرزاق الوزان	عضو مجلس الإدارة / مستقل	ماجستير إدارة أعمال 20 عاماً (المجال المالي والإداري)	23 مايو 2024
مساعدة عدنان العجيل	عضو مجلس الإدارة / مستقل	ماجستير قانون 16 عاماً (المجال القانوني)	23 مايو 2024
ماضي طلال الخميس	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس محاسبة 23 عاماً (المجال المالي والإداري)	23 مايو 2024

2. تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، حيث يتم تزويد كافة أعضاء المجلس بجدول الأعمال معززاً بالمعلومات والبيانات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع، كما يقوم المجلس بإقرار جدول الأعمال حال انعقاده، هذا ويشترط لصحة انعقاد المجلس أن يحضر الاجتماع نصف عدد الأعضاء على الأقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة. كما ينظم عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في حضور تلك الاجتماعات،

هذا وقد قامت الشركة بعقد 8 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وبيانها كما يلي:

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025

اسم العضو	اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 16/01/2025	اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 27/03/2025	اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 29/04/2025	اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 14/05/2025	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 12/08/2025	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 25/09/2025	اجتماع رقم (7) المنعقد في تاريخ 12/11/2025	اجتماع رقم (8) المنعقد في تاريخ 23/12/2025	عدد الاجتماعات
(1) عبداللطيف محمد الشايح (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	-	√	√	√	7
(2) يوسف إبراهيم الغانم (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
(3) ألتاف عبدالله الغانم (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
(4) مشعل عبدالرزاق الوزان (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
(5) مساعدة عدنان العجيل (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8

3. تسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

قام مجلس إدارة الشركة بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة، حيث يقوم أمين السر بتدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بالإضافة إلى التقارير التي ترفع من المجلس وإليه، كما يقوم أيضا بالتنسيق بين أعضاء المجلس. هذا وتقوم إدارة الشركة بالاحتفاظ بسجل تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع، كما يشتمل ذلك السجل على مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بداية ونهاية الاجتماع.

4. إقرار أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

أقر أنا مشعل عبدالرزاق الوزان بصفتي عضو مجلس الإدارة بأنه تتوافر لدى كافة الضوابط الخاصة بالاستقلالية، وذلك وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال الواردة في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

أقر أنا مساعد عدنان العجيل بصفتي عضو مجلس الإدارة بأنه تتوافر لدى كافة الضوابط الخاصة بالاستقلالية، وذلك وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال الواردة في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

يتم تحديد مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة من خلال عدة أشكال، حيث يحدد النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما تحدد لائحة عمل مجلس الإدارة مهام المجلس ومن ضمنها الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من التزامها بتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الرئيسية المعتمدة من قبل المجلس، كما تحدد لائحة عمل اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى أدلة سياسات وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المجلس المهام والواجبات الخاصة بالإدارة التنفيذية، كما يحدد جدول السلطة والصلاحيات كافة الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية وتلك التي يحتفظ المجلس بصلاحيات البت فيها.

مجلس الإدارة:

يعنى مجلس الإدارة برسم الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط الأعمال الرئيسية، كما تشمل المهام الأساسية للمجلس ما يلي:

- وضع وتحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للشركة ومراقبة الأداء الشامل للشركة.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية ومراقبة أية انحرافات.
- التأكد من مدى التزام الإدارة بسياسات وإجراءات العمل واللوائح الداخلية.
- اعتماد البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
- تشكيل لجان متخصصة ومراقبة أداء تلك اللجان والاطلاع على كافة التقارير الصادرة عنها.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.

أهم الإنجازات خلال 2025:

1. اعتماد الموازنة التقديرية للشركة
 2. متابعة الأداء المالي للشركة والشركات التابعة والشقيقة
 3. دراسة عدد من المشاريع والفرص الاستثمارية واعتماد التخارج من بعضها
 4. اعتماد كافة التحديثات على أدلة سياسات وإجراءات العمل
 5. مراجعة عدد من تقارير التفتيش الصادرة من قبل هيئة أسواق المال وردود الشركة على تلك التقارير
- وحتى يتمكن مجلس إدارة البيت من تأدية مهامه بشكل فعال، فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية الكافية التي تمكنها من أداء الدور الموكل لها، وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر بالإضافة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك اللجان:

تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

لجنة التدقيق:

تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 23 مايو 2024، وتعنى اللجنة بترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة، وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلاً عن التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، حيث تعمل هذه اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة، وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها فيما يتعلق بنتائج ممارستها لمهامها، وتشمل المهام الأساسية لتلك اللجنة ما يلي:

- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- الإشراف على أعمال مراقب الحسابات الخارجي، ومراجعة مدى شمولية التدقيق، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- الإشراف على أعمال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وتحديد أتعابه.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، ورفع التوصيات في هذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على نشاط التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من مدى فعاليته في تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة.
- مراجعة وإقرار خطة التدقيق السنوية المقترحة من نشاط التدقيق الداخلي.
- التوصية بتعيين مسئول التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله وتقييم أدائه.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من اتخاذ الإجراءات لتصويب أي ملاحظات أو مناطق ضعف في الرقابة، شاملاً الالتزام بدليل الحوكمة.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (مساعد عدنان العجيل) - عضو مستقل

2. نائب رئيس اللجنة (مشعل عبدالرزاق الوزان) - عضو مستقل

3. عضو اللجنة (أطاف عبدالله الغانم)

أمين سر اللجنة: ماضي طلال الخميس

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة التدقيق بعقد 8 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أهم الإنجازات خلال 2025:

1. اعتماد خطة التدقيق الداخلي للعام 2025
2. مراجعة واعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والبيانات المرحلية للعام 2025
3. مراجعة واعتماد تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق الشرعي الربع سنوية
4. مراجعة واعتماد تقارير هيئة الرقابة الشرعية
5. مراجعة واعتماد تقارير المدقق الشرعي الخارجي
6. مراجعة واعتماد السياسات المحاسبية المتبعة
7. مراجعة واعتماد عدد من التقارير الرقابية
8. متابعة ملاحظات التدقيق الداخلي القائمة
9. مراجعة واعتماد تقرير مكتب التدقيق الخارجي لتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة
10. اعتماد تقييم أداء مسئول التدقيق الداخلي
11. التوصية إلى مجلس إدارة الشركة بتعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابه
12. التوصية إلى مجلس إدارة الشركة بتعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابه
13. التوصية إلى مجلس إدارة الشركة بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابهم

تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

لجنة إدارة المخاطر:

تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر في 23 مايو 2024، وتقوم اللجنة بتحديد وقياس طبيعة وحجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه أنشطة الشركة، للحد منها وتحديد الأسلوب المناسب للتعامل معها، والتعرف على العوامل الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي إلى حدوث مثل تلك المخاطر، وتطوير أساليب مواجهتها وذلك في ضوء السياسات الموضوعية الخاصة بهذا الشأن، وعلى وجه الخصوص درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite). هذا وتشتمل المهام الأساسية للجنة ما يلي:

- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.
- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر.
- مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (مشعل عبدالرزاق الوزان) - عضو مستقل
 2. نائب رئيس اللجنة (ألطاف عبدالله الغانم)
 3. عضو اللجنة (يوسف إبراهيم الغانم)
- أمين سر اللجنة: ماضي طلال الخميس

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة إدارة المخاطر بعقد 6 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أهم الإنجازات خلال 2025:

1. مراجعة التحديات على سياسة المخاطر والتوصية لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
2. مراجعة واعتماد تقارير كفاية رأس المال والتأكد من الالتزام بالمعدلات المطلوبة من قبل هيئة أسواق المال.
3. مراقبة هيكل المخاطر لدى الشركة (Risk Profile) وذلك من خلال التقارير المعدة من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
4. مراجعة التحليلات المقارنة بين موقف الاستثمارات الفعلي مع درجة المخاطر المقبولة للشركة، وإعداد التوصيات بخصوص أي انحرافات.
5. اعتماد تقييم أداء مسئول إدارة المخاطر.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت في 23 مايو 2024، وتعدى اللجنة باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة لشغل عضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، حيث تتم عملية اختيار المرشحين ذوي الخبرات المهنية والقدرات الفنية فضلاً عن الصفات الشخصية والأخلاقية الحسنة، وذلك للتأكد من أن عملية الترشيح تصب بشكل أساسي في مصلحة الشركة ومساهمتها.

كما تعنى لجنة الترشيحات والمكافآت أيضاً بوضع السياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت لكافة المستويات الوظيفية في الشركة، بما في ذلك تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن تكون متنسقة مع استراتيجية الشركة وأهدافها سواء على المدى الطويل أو المدى القصير، بما يساهم في استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءات المهنية والقدرات الفنية العالية، وتحفيز الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية للعمل على تحقيق أهداف الشركة. وتمثل الأهداف الرئيسية للجنة فيما يلي:

- التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، مع مراعاة استيفاء المرشحين لكافة المتطلبات الواردة بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لشغل عضوية مجلس الإدارة، واستقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية، حيث يتعين أن يتوفر في كل من يرغب في شغل تلك المناصب المؤهلات الدراسية والعلمية بالإضافة إلى الخبرة المهنية الملائمة.
- وضع التوصيف الوظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.

تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

- اقتراح ترشيح وإعادة ترشيح الأعضاء المستقلين ليتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للشركة والتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- إعداد سياسة مكافآت متسقة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومطبقة على كافة المستويات الوظيفية في الشركة.
- التأكد من أن المكافأة الممنوحة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتسم بالعدالة، وبما يخدم أهداف الشركة طويلة المدى.
- تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها، ومنها شريحة المكافآت الثابتة وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء.
- التأكد من الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت وعدم وجود أي انحرافات.
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أي كانت طبيعتها ومسامها، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (عبد اللطيف محمد الشايح)
2. نائب رئيس اللجنة (مساعد عدنان العجيل) - عضو مستقل
3. عضو اللجنة (يوسف إبراهيم الغانم)

أمين سر اللجنة: ماضي طلال الخميس

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد 6 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أهم الإنجازات خلال 2025:

1. مناقشة واعتماد نتائج تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضائه ولجانته
2. اعتماد تقييم أداء الموظفين ومقترح المكافآت والرواتب لعام 2024
3. اعتماد خطة التدريب لموظفي وأعضاء مجلس إدارة الشركة لعام 2025
4. مراجعة سياسة المكافآت المحدثة والتوصية لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة
5. اعتماد المكافآت التحفيزية عن الأتباع التحفيزية التي حققتها الشركة بالفعل خلال العام
6. اعتماد تقرير الحوكمة شاملا تقرير المكافآت

2. آلية حصول أعضاء المجلس على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

تقوم الإدارة التنفيذية بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بالعديد من التقارير والبيانات، والتي تمكن المجلس من الاطلاع على كافة مجريات العمل، كما تقوم كافة لجان المجلس واللجنة التنفيذية برفع تقاريرها إلى المجلس، هذا ويتم أيضا تزويد مجلس الإدارة بكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمواضيع المطروحة ضمن جدول أعمال اجتماعات المجلس، حتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته واتخاذ القرارات بناء على معلومات كافية ودقيقة.

وتعكف إدارة الشركة حاليا على تطوير البنية الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات، من خلال تطوير النظام الآلي المستخدم، مما سيؤدي إلى تطوير نظم التقارير من حيث دقة وجودة التقارير المرفوعة إلى مجلس إدارة الشركة.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، ويترأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، هذا وقد قامت اللجنة باعتماد سياسة واضحة لمنح المكافآت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2. تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تطبق الشركة سياسة مكافآت مناسبة وسهلة التطبيق بما يحقق هدف مشاركتهم، وخاصة ذوي الأداء المتميز منهم، في الأرباح التي تحققها الشركة تقديراً لالتزامهم وبغرض تحفيزهم على التفاني في الإنجاز وتحقيق حد أدنى مستهدف للربح. وتراعي هذه السياسة في نفس الوقت خلق الاطمئنان لدى المساهمين من خلال التأكيد على ضمان تحقيق حد أدنى للربح السنوي قبل مشاركة الموظفين في ذلك الربح بناء على اعتماد لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة.

مكافآت الموظفين

في نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الوعاء العام للمكافأة لكل الموظفين شاملاً الرئيس التنفيذي كنسبة متغيرة من صافي الربح المحقق وذلك في ضوء نسبة ذلك الربح المحقق إلى الربح المستهدف في بداية العام. ويتم تصنيف الموظفين إلى شرائح وفقاً لهيكل الدرجات الوظيفية المعتمد وتقسيم مبلغ المكافأة على تلك الشرائح ومن ثم تحديد مكافأة كل موظف على حدة في ضوء تقييم أداء جميع الموظفين استناداً إلى معايير، أولاً مدى تحقيق الأهداف الموضوعية الخاصة بالموظف في بداية العام (ولها وزن نسبي 70%) وثانياً المهارات والسمات الخاصة بأداء الموظف خلال العام (ولها وزن نسبي 30%). وأخيراً يتم صرف المكافآت بعد إصدار البيانات المالية السنوية المدققة للشركة.

وتجدر الإشارة أنه من الممكن منح مكافأة لبعض الموظفين في حالة تحقيقهم للأداء المستهدف حتى ولو لم يتحقق الحد الأدنى المطلوب من صافي الربح على المستوى العام للشركة، على أن يكون ذلك بموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة بالنسبة للرئيس التنفيذي وكبار التنفيذيين وموافقة الرئيس التنفيذي بالنسبة لباقي الموظفين.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فيتم التوصية بصرف مبلغ مكافأة سنوية مقطوعة وبدل حضور اجتماعات وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة السنوية للمساهمين للبيانات المالية للشركة وفي ضوء الالتزام بالضوابط القانونية والرقابية في هذا الشأن. ويتم تحديد مكافآتهم السنوية في ضوء بعض المحددات مثل عدد اللجان التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً بها بالإضافة إلى عضويته بالمجلس وعدد الاجتماعات السنوية التي يحضرها عضو المجلس سواء الخاصة بالمجلس أو باللجان المحددة، ذلك بالإضافة إلى التقييم السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمعايير المهارات والسمات الذاتية أو تلك الفنية المتعلقة بإمامه بطبيعة أنشطة الشركة.

هذا ويوضح الجدول التالي المكافآت والحوافز والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة						
المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم			المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة			إجمالي عدد الأعضاء
المكافآت والمزايا المتغيرة (د.ك.)		المكافآت والمزايا الثابتة (د.ك.)	المكافآت والمزايا المتغيرة (د.ك.)		المكافآت والمزايا الثابتة (د.ك.)	
مكافأة سنوية	مكافأة لجان	تأمين صحي	مكافأة لجان	مكافأة سنوية	تأمين صحي	
-	-	-	37,500	-	-	5

إجمالي المكافآت والمزايا الممنوحة لخمس من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى مكافآت، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي أو من يقوم مقامهما إن لم يكونا من ضمنهم												
المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم					المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة					إجمالي عدد المناصب التنفيذية		
المكافآت والمزايا الثابتة (د.ك.)			المكافآت والمزايا المتغيرة (د.ك.)		المكافآت والمزايا الثابتة (د.ك.)			المكافآت والمزايا المتغيرة (د.ك.)				
الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمينات اجتماعية	تأمين صحي	مخصص إجازات	مخصص نهاية الخدمة	مكافأة سنوية	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمينات اجتماعية	تأمين صحي	مخصص إجازات	مخصص نهاية الخدمة	مكافأة سنوية	
313,767	18,975	7,993	47,702	53,974	59,068	-	-	-	-	-	-	6

لم تسجل الشركة خلال العام أية انحرافات عن السياسة المعتمدة في منح المكافآت والمزايا.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

1. التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية

تتعهد الإدارة التنفيذية كتابيا ممثلة في الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات والمراقب المالي، لمجلس الإدارة بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة. وفي هذا الإطار أيضاً فيقر ويتعهد رئيس مجلس الإدارة بدقة وسلامة ونزاهة البيانات المالية التي تم تزويد مراقب الحسابات الخارجي بها وبأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المطبقة في دولة الكويت والمعتمدة من قبل الهيئة وأنها معبرة عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وذلك بناء على ما ورد إلينا من معلومات وتقارير من قبل الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات وبذل العناية الواجبة للتحقق من سلامة ودقة هذه التقارير.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق

تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، كما يشغل عضوية اللجنة عضوين غير تنفيذيين، ولا يدخل في عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ذلك يوجد من بين أعضاء اللجنة أعضاء ذوي مؤهلات علمية و / أو خبرات عملية في المجالات المحاسبية والمالية والقانونية أيضاً، ويتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة، هذا وتعد اللجنة اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى قيامها بعدد اجتماعات دورية مع المدقق الداخلي.

3. التعارض ما بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة

تؤكد إدارة الشركة على عدم وجود حالات تعارض ما بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

4. استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تقوم الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة بتعيين مراقب الحسابات الخارجي، بناء على توصية من مجلس الإدارة، هذا وتعمل لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي، ولا يقوم مراقب الحسابات الخارجي بتقديم أي أعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق، كما أنه مستقل تماماً عن الشركة ومجلس إدارتها.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر لدى الشركة بتحديد وقياس المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك بالمقارنة مع درجة المخاطر المقبولة للشركة وتحديد الانحرافات، بالإضافة إلى رفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر، هذا ويتمتع مسئول إدارة المخاطر لدى الشركة بالاستقلالية، وقد قامت الشركة بتحديد درجة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

تشكل لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء، ويرأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما لا يدخل في عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، هذا وتقوم اللجنة بالتأكد من تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، كما يتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة.

3. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تم تصميم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى شركة بيت الأوراق المالية، لتعمل على تغطية كافة أنشطة الشركة، والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات، وتعتمد أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة على مرتكزات أساسية لضمان عملية الرقابة المزدوجة، وذلك من خلال التحديد السليم للسلطات والمسئوليات، وذلك من خلال عدة آليات من ضمنها وجود جدول معتمد للسلطات والصلاحيات، بالإضافة إلى وجود أدلة سياسات وإجراءات معتمدة، توضح كافة مستويات السلطة والصلاحيات، كما يوجد فصل تام في المهام من خلال تطبيق مبدأ فصل المهام (Segregation of Duties)، بالإضافة إلى مراقبة كافة العمليات التي قد تنطوي على تعارض مصالح والإفصاح الكامل عن تلك العمليات، كما تعتمد إدارة الشركة مبدأ الرقابة المزدوجة (Dual Control)، على كافة العمليات والأنشطة.

4. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي

تم التعاقد مع أحد المكاتب المحلية للعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، ويتمتع مكتب التدقيق بالاستقلالية، هذا وقد تم تعيين مكتب التدقيق الداخلي بقرار من قبل مجلس الإدارة بناء على ترشيح لجنة التدقيق وموافقة هيئة أسواق المال. ويقوم مكتب التدقيق الداخلي بإعداد تقاريره الدورية ومناقشتها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1. معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

تتوقع الشركة قيام جميع أعضاء مجلس الإدارة، وجميع الموظفين بأداء عملهم بأقصى ما لديهم من قدرة وأن يتصرفوا بطريقة تعكس وتعزز صورة وسمعة الشركة. وتؤكد قواعد وأخلاقيات السلوك المهني ("قواعد السلوك") سياسة الشركة وتعتبر إرشادات نحو:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي الذي ينعكس إيجاباً على الشركة
- المحافظة على مناخ مؤسسي يحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد
- ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة، و
- ضمان الاستخدام السليم لموجودات الشركة

توضح قواعد وأخلاقيات السلوك هذه المعايير لكيفية تصرف كل مدير أو مسئول أو موظف مع جميع أصحاب المصالح في الشركة وعامة الجمهور. وتهدف هذه القواعد في نهاية الأمر إلى ضمان أن الغير ينظر إلى الشركة كمؤسسة ملتزمة بمعايير عالية من النزاهة في كافة تعاملاتها. هذه القواعد لا تعالج كافة المواقف التي قد يتم مواجهتها، وليست بديلاً عن ممارسة أي فرد في الشركة لحسن التقدير والتصرف السليم.

قواعد وأخلاقيات السلوك المهني

يلتزم جميع أفراد الشركة دائماً بالمحافظة على سمعة الشركة الطيبة ويجب عليهم ما يلي:

1. تقديم خدمة مسؤولة وفعالة ذات جودة عالية بنزاهة
2. عدم إساءة استخدام السلطة الممنوحة له بصفته فرداً في الشركة عند التعامل مع أي شخص أو مقدم شكوى أو جهة
3. التصرف بنزاهة وحيادية تجاه الجميع عند ممارسة أي سلطة تقديرية في أداء الواجبات
4. ممارسة الصلاحيات الممنوحة له بطريقة مسؤولة وبشكل خاص
 - أداء جميع واجباتهم بنزاهة دون محاباة لأحد ودون النظر للوضع الاجتماعي أو الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الطموحات
 - التصرف بشرف وأمانه واحترام وشفافية وبطريقة مسؤولة
 - معاملة جميع الأشخاص على قدم المساواة مع الموضوعية
 - استخدام أي سلطة تقديرية مخولة له بعقلانية وحيادية ونزاهة
5. الامتناع عن إفشاء أي معلومات وردت إليه ضمن سياق عمله وواجباته إلا إذا تطلب أداء الواجبات أو الاحتياجات خلاف ذلك
6. مقاومة الإبلاغ عن أي رشاي أو غيرها من أشكال الفساد الناتجة عن أي مصدر؛ وأن يتصرفوا في حياتهم الخاصة بطريقة لا تشوه أو تنال من سمعة وشرف الشركة
7. احترام وتطبيق هذه القواعد وفي حالة أن أصبح لديهم ما يدعو للاعتقاد بأن ثمة انتهاكاً لهذه القواعد أو القانون قد حدث أو على وشك الحدوث، يتعين إبلاغ الأمر إلى الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة، حسب مقتضى الحال

2. سياسات وآليات الحد من حالات تعارض المصالح

تم إعداد سياسة تعارض المصالح لضمان المحافظة على أعلى درجات الشفافية لتغطية كافة عمليات الشركة. يجب تجنب تعارض المصالح بين موظفي وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأفراد عائلاتهم المباشرين (أي الزوج أو الزوجة والأولاد والوالدين والأخوة والأخوات) والشركة بشأن مصالحهم التجارية والاقتصادية.

بالرغم من أن هذه السياسة لا تسعى إلى وصف كافة حالات تعارض المصالح المحتملة التي يمكن أن تنشأ، فيما يلي بعض حالات تعارض المصالح التي يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين تجنبها:

- الحصول على أي ميزة نتيجة لمنصب الشخص كعضو مجلس إدارة أو موظف بالشركة
- الاشتراك في أي سلوك أو نشاط يتداخل بشكل غير مناسب مع علاقات العمل الحالية أو المرتقبة للشركة مع الغير
- قبول رشاي أو عمولات خفية أو أي مدفوعات غير مشروعة مقابل خدمات تتعلق بمزاولة نشاط الشركة
- قبول أو الإعياز إلى أحد أفراد الأسرة المباشرين لعضو مجلس الإدارة أو الموظف بقبول هدية من أشخاص أو جهات تتعامل مع الشركة في الحالات التي يتوقع أن تؤثر الهدية على تصرفات عضو مجلس الإدارة بصفته أحد أعضاء الشركة وذلك في ضوء مجمل الظروف السائدة.

تعارض المصالح - أحكام عامة

يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير المعقولة لتحديد ومنع أو التعامل مع حالات تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة أو أحد موظفي الشركة أو أحد أقربائه أو شركة تابعة له أو لأحد أقاربه وبين عملائه وموظفيه ووكلائه أو استغلال المعلومات السرية لهؤلاء العملاء، وعلى الأخص الحالات التالية:

1. إبرام صفقات على أوراق مالية يكون أحد عملاء الشركة طرفاً فيها.
2. إبرام صفقات على الأوراق المالية عن طريق استغلال المعلومات السرية الخاصة بالعملاء.
3. تقديم مشورة أو توصية غير مناسبة إلى العميل للقيام بعملية أو إبرام صفقة على أوراق مالية بهدف تحقيق منفعة لأحد موظفي أو وكلاء الشركة
4. الإدلاء بأي معلومات سرية تكون قد وصلت إلى أحد موظفي أو وكلاء الشركة إلى شخص آخر بهدف إبرام صفقة على أوراق مالية، يكون أحد عملاء الشركة الطرف الآخر فيها أو تقديم المشورة أو توصية إلى شخص آخر لإبرام هذه الصفقة.

تعارض المصالح - أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في كافة الأوقات بما يخدم مصالح الشركة وليس مصالح أو جهات معينة، وهذا يعني وضع المصلحة الشخصية جانباً وأداء واجباتهم في تسيير شئون الشركة بطريقة تعزز ثقة الجمهور واطمئنانه إلى نزاهة مجلس الإدارة وموضوعيته وحياديته. يجب ألا يحصل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر على أي ربح من منصبه بهذه الصفة.

الإفصاح عن تعارض المصالح من قبل عضو مجلس الإدارة

يتعين على عضو مجلس الإدارة الإفصاح فوراً لرئيس مجلس الإدارة عن أي حالة تشتمل أو يتوقع بطريقة معقولة أن تشتمل على تعارض للمصالح.

المصلحة في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بدون موافقة من الجمعية العمومية (على أن تجدد هذه الموافقة سنوياً) أن تكون له أي مصلحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الأعمال أو العقود التي تبرم لصالح الشركة باستثناء الأعمال التي تنفذ عن طريق طرح مناقصة عامة وذلك في حال قدم عضو مجلس الإدارة أفضل عرض.

يلتزم عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بمصالحه الشخصية في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو الذي لديه تلك المصالح المشاركة في التصويت على القرار الذي سيتم إصداره في هذا الشأن. كما يجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العمومية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصالح فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص يعد من قبل مراقب حسابات الشركة.

المصلحة في الأعمال التي تنافس أعمال الشركة وتقديم التسهيلات الائتمانية أو الضمانات

لا يجب أن يشارك عضو مجلس الإدارة في أي أعمال أو أنشطة قد تشكل منافسة لأعمال وأنشطة الشركة، كما لا يجب أن تقدم الشركة تسهيلات ائتمانية من أي نوع إلى أعضاء مجلس إدارتها أو ضمان أي قرض يتم منحه بموجب عقد يخص أي عضو بالمجلس مع الغير.

تعارض المصالح - الموظفين

تتوقع الشركة من موظفيها تجنب أي أنشطة شخصية أو مصالح مالية أو غير مالية يمكن أن تتعارض مع التزامهم بأداء مهام وظائفهم بشكل فعال.

لا يجب على الموظفين المشاركة في نشاط تجاري خارجي أو مشروع يمكن بحكم طبيعته أو نطاقه أو متطلبات وقته أن:

- يشتمل على تعارض للمصالح من شأنه صرف الموظف عن أداء واجباته بطريقة نزيهة ومحيدة
- يتعارض مع الأداء المرضي للعمل لدى الشركة أو صرف الموظف عن الاهتمام بعمله اليومي
- يترتب عليه مخاطرة أو إساءة استخدام للسلطة أو المعلومات
- يؤثر بشكل سلبي على مصالح الشركة أو سمعتها

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1. آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف

تحرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على اتباع أعلى المعايير الخاصة بالإفصاح والشفافية، وذلك حرصاً من إدارة الشركة على معاملة كافة مساهميها الحاليين والمحتملين وكافة أصحاب المصالح بعدالة ودون تمييز، هذا وقد تم اعتماد آليات العرض والإفصاح من قبل مجلس الإدارة، وتراعي آليات العرض والإفصاح المتبعة من قبل الشركة على تحري الدقة والشفافية في عرض البيانات والمعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية، كما يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب ووفقاً لتعليمات الهيئة في هذا الخصوص، كما تقوم إدارة الشركة بمراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية بشكل دوري، للتأكد من مواكبتها لأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

2. سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت إدارة الشركة بإعداد سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هذا ويحق لكافة مساهمي الشركة الاطلاع على ذلك السجل دون أي رسم أو مقابل، كما يتم تحديث بيانات السجل بشكل دوري بناء على الإفصاحات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

3. وحدة شؤون المستثمرين

قامت إدارة الشركة بإنشاء وحدة لتنظيم شؤون المستثمرين، وتمتع الوحدة بالاستقلالية المناسبة وتعمل على توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين والمستثمرين المحتملين، وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها، ومن ضمنها الموقع الإلكتروني للشركة.

4. تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تولي إدارة الشركة اهتماماً خاصاً بتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، حيث يشتمل الموقع الإلكتروني للشركة على قسم مخصص لنظام الحوكمة المتبع داخل الشركة، كما يحتوي الموقع الإلكتروني على البيانات المالية المرحلية وكذلك البيانات المالية السنوية المدققة للشركة، هذا بالإضافة إلى كافة الإفصاحات الخاصة بالمعلومات والأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة، والعديد من البيانات والمعلومات التي تساعد المساهمين أو المستثمرين المحتملين وأصحاب المصالح على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

1. تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين

تنص المادة (15) من النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية على الحقوق العامة للمساهمين بما يضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدالة ودون تمييز، كما تنص سياسة علاقة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة على كافة الحقوق الواجبة لمساهمي الشركة، وعلى ضرورة معاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون تمييز بين أي منهم، هذا ويندرج ضمن تلك الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للشركة ما يلي:

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة، وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير المعتادة التي قد تؤثر على مستقبل أو نشاط الشركة، مثل عمليات الدمج وبيع جزء كبير من موجوداتها أو تصفية الشركات التابعة

- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص
- الحصول على معلومات أساسية دقيقة وشاملة وكافية وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لدى الشركة من أجل تقييم البيانات المالية وأداء الشركة
- تحميل أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية المسؤولية والمطالبة بمسئلتهم في حالة إخفاقهم في أداء المهام الموكلة إليهم
- استلام توزيعات الأرباح والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية
- الحصول على حصة من موجودات الشركة في حالة تصفيتها
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

2. المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

لأغراض المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين قامت الشركة بالتعاقد مع الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للقيام بحفظ سجل المساهمين، والذي يشتمل على أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم بالإضافة إلى الأسهم المملوكة لكل منهم، كما يتم التأشير في ذلك السجل بأي تغييرات تطرأ على البيانات الواردة فيه، هذا ويتاح لكافة المساهمين الاطلاع على سجل المساهمين، كما يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية.

3. تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

تتم الدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة، وذلك من خلال الآلية الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، حيث توجه الدعوة متضمنة على جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان مرتين، حيث يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل، هذا ويتم الإعلان من خلال صحيفتين محليتين بالإضافة إلى نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك على صفحة الشركة في الموقع الإلكتروني لدى شركة بورصة الكويت.

هذا وتقوم الشركة بإتاحة وتوفير كافة البيانات والمعلومات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وذلك قبل وقت كاف من انعقاد اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، مما يتيح الفرصة لكافة مساهمي الشركة بالاطلاع على تلك البيانات والمعلومات وبالتالي المشاركة الفعالة في تلك الاجتماعات، كما يقوم كل من رئيس مجلس الإدارة أو مراقب حسابات الشركة بالإجابة على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين سواء تلك الخاصة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، أو المتعلقة بالنشاط التشغيلي للشركة وخططها المستقبلية

كما تقوم الشركة بإتاحة الفرصة لكافة المساهمين بالتصويت على قرارات الجمعية العامة سواء بصفة شخصية من خلال الحضور الفعلي أو من خلال إتاحة التصويت الإلكتروني، هذا بالإضافة إلى القيام بالتصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث لا يتم فرض أية رسوم على مساهمي الشركة مقابل حضور اجتماعات الجمعية العامة أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

1. النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

قامت شركة بيت الأوراق المالية بوضع عدة نظم وسياسات تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، حيث أن أحد المرتكزات الأساسية في نجاح الشركة بتحقيق أهدافها هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك العملاء والموردين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات أعمال مع الشركة.

هذا وقد تم إعداد تلك النظم والسياسات للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- المعاملة على أساس عادل ومنصف.
- الحصول على تعويض في حال وجود أي انتهاكات لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود المبرمة معهم.
- التمتع بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة في التعامل مع الشركة، وذلك يشمل أيضاً التزام الشركة بسياسة المشتريات من ضمن السياسات والممارسات الأخرى.
- التزام الشركة بسياسة خصوصية وسرية البيانات.

- الحصول على ما يلي مدرجا في كل عقد بين الأطراف أصحاب المصالح والشركة:
- الإجراءات والآليات الواجب اتباعها في حال مخالفة أي طرف لالتزاماته
- إجراءات دفع تعويضات في حالة وقوع مخالفات
- الحصول على معلومات الشركة ذات الصلة التي تكون ضرورية للأطراف أصحاب المصالح.
- الإفصاحات الصريحة والواضحة عن المعلومات ذات الصلة.
- إخطارهم بشأن برنامج الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة وينبغي أن تقدم لهم الحماية الكافية وفقا لمتطلبات سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- تزويدهم بألية مناسبة (من خلال برنامج الإبلاغ عن المخالفات) في حال رغبتهم إخطار مجلس الإدارة بأي ممارسات غير صحيحة تقوم بها الشركة.

2. تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تقوم إدارة الشركة بتشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة وذلك من خلال اتباع نهج يعتمد على الشفافية والتعامل على أساس عادل مع كافة أصحاب المصالح، كما تعمل إدارة الشركة على خلق ثقافة لدى الموظفين تربط أدائهم وتطورهم الوظيفي بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، مما يؤدي إلى تشجيع الموظفين على المشاركة الفعالة والمستمرة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1. تطبيق متطلبات حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج تدريبية

تولي شركة بيت الأوراق المالية عمليات التدريب والتأهيل المستمر لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عناية خاصة، حيث تؤمن إدارة الشركة بأن عمليات التدريب المستمر تساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال ممارسة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمهام المناطة بهم على الوجه الأكمل، حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باعتماد البرامج التدريبية وورش العمل السنوية وذلك بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية بالشركة، حيث يراعى من خلال تلك الدورات الحاجات التدريبية للمرشح سواء أكان عضو مجلس إدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

2. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت الشركة بوضع مؤشرات أداء أساسية (KPIs) وذلك لقياس أداء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضائه، هذا بالإضافة إلى وضع مؤشرات أداء لكافة لجان المجلس ولأعضاء الإدارة التنفيذية أيضاً، حيث قامت الشركة بعمليات تقييم الأداء وذلك في ضوء مؤشرات الأداء والأهداف الموضوعية، وبهدف تحديد أية انحرافات والقيام بعلاجها بما يضمن الأداء المتميز لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة.

3. جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين بالشركة

يحرص مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء، كما تعمل إدارة الشركة بشكل مستمر على التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة داخل الشركة كي تصبح أكثر شمولية، مما يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم.

قامت الإدارة خلال عام 2025 بتقديم كافة التقارير التي تستعرض بشكل شامل ودوري ودقيق الجوانب التالية:

1. استراتيجية الشركة.

2. نظرة عامة على هيكل الشركة ونموذج العمل Business Model:

3. المخاطر التي تواجه الشركة.

4. التوجه والتوقعات المستقبلية.

وقامت الشركة بعرض التقارير السابقة بشكل منفصل خلال العام دون أن يتم وضعها في تقرير موحد باسم "التقارير المتكاملة".

تقرير الحوكمة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تم وضع سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة لضمان تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع، ويعد التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية أحد العناصر الأساسية لنجاح أي مؤسسة. هذا وتهدف إدارة الشركة إلى العمل بموجب نموذج أعمال مستدام ينتج القيمة من خلال بناء علاقات متعمقة وواسعة النطاق وطويلة الأجل مع عملائنا وغيرهم من أفراد المجتمع الذي نعمل فيه، وتتجسد المسؤولية الاجتماعية في القيم التي تتبناها الشركة وتشكل الأساس لكيفية إنجاز العمل حيث يتم تطوير المنتجات وتقديم الخدمات طبقاً لأهدافنا والتزاماتنا.

مبادرة إفطار الصائم: تعزيز روح العطاء لدى الأطفال

قامت الشركة خلال عام 2025 بعدة مبادرات تطوعية كان من أبرزها تنظيم مبادرة لتوزيع وجبات إفطار للصائمين بالتعاون مع أحد الفرق التطوعية، وذلك في إطار حرص الشركة على تعزيز دورها في خدمة المجتمع وترسيخ قيم العطاء والتكافل، لا سيما خلال شهر رمضان المبارك.

وهدفت المبادرة إلى إشراك الأطفال في أعمال الخير، حيث تمت دعوتهم للمساهمة في تحضير الوجبات وتغليظها، ثم المشاركة في توزيعها على العمال والمحتاجين في الشوارع. وقد عكس الأطفال تفاعلاً وحماساً ملحوظين، ما أسهم في تعزيز شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية وغرس قيم العطاء وحب الخير في نفوسهم.


عبد اللطيف محمد الشايح
رئيس مجلس الإدارة



تقرير لجنة التدقيق الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. المقدمة

تمارس الشركة أنشطتها بموجب قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016م والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقرار رقم 72 لسنة 2015م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته. يبلغ رأس المال الشركة المصرح به والمدفوع 40,000,000 د.ك مقسماً على 400,000,000 سهماً، بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

1.1 الأنشطة

تمارس الشركة الأنشطة التالية:

1. مدير محفظة استثمار
2. مدير نظام استثمار جماعي
3. استشارات استثمارية
4. وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
5. وكيل اكتاب
6. أمين الحفظ
7. بيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة
8. شراء وبيع الأراضي والعقارات
9. إدارة وتطوير الأراضي والعقارات
10. تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشاريع بنظام ال PPP

1.2 التنظيم

يتولى مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها، وقد قام مجلس إدارة الشركة بتفويض الإدارة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس التنفيذي ببعض الصلاحيات والسلطات بما يتناسب مع حجم المسؤوليات المنوطة بهم. تتكون الشركة من قطاعين رئيسيين - قطاع الاستثمار وقطاع العمليات.

1.3 مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية وخطط أعمال الشركة طويلة الأجل ويقوم باعتمادها، والموافقة على أنظمة الرقابة الداخلية وضمان فعاليتها، وضمان التزام الشركة بالاستراتيجية المعتمدة، والسياسات والإجراءات المعتمدة وفقاً للقوانين واللوائح الصادرة، ويقوم بالإشراف على الإدارة التنفيذية التي تتولى مسؤولية العمليات اليومية للشركة، والتأكد من إدارة جميع المخاطر بشكل صحيح. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن عمليات الشركة وسلامة مركزها المالي، واستيفاء متطلبات هيئة أسواق المال بالكويت، وحماية مصالح المساهمين، وحماية حقوق الأقلية، والدائنين، والمستثمرين، والعملاء والموظفين والأطراف أصحاب المصالح الآخرين، وضمان إدارة الشركة بطريقة حكيمة ووفقاً للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات الداخلية المعمول بها.

عقد مجلس الإدارة عدد (8) اجتماعات خلال عام 2025، ويتألف من خمسة أعضاء وهم:

الاسم	المنصب	تصنيف العضوية
عبد اللطيف محمد الشايح	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
يوسف إبراهيم الغانم	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	تنفيذي
ألطاف عبد الله الغانم	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي
مساعدا عدنان العجيل	عضو مجلس الإدارة	مستقل
مشعل عبدالرزاق الوزان	عضو مجلس الإدارة	مستقل

تقرير لجنة التدقيق الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1.4 الإدارة التنفيذية

فوض مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وأدائها بصفة عامة، بما في ذلك جميع العمليات اليومية والشؤون الإدارية للشركة، إلى السيد/ يوسف إبراهيم الغانم الرئيس التنفيذي للشركة. وتشمل المسؤوليات الأساسية للرئيس التنفيذي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- وضع الخطط الاستراتيجية والمالية للشركة مع المجلس وتنفيذها ومراقبتها.
- رعاية ثقافة تشجع على الشفافية، والأمانة، والعمل الجماعي والمسؤولية الاجتماعية.
- ضمان التطوير والتنفيذ والمتابعة المستمرة لإدارة مخاطر الشركة وأطر الرقابة الداخلية.
- ضمان تزويد المجلس بمعلومات دقيقة وواضحة ذات صلة في الوقت المناسب لدعم اتخاذ قرارات فعالة من قبل المجلس.
- ضمان إحاطة مجلس الإدارة علماً بجميع الأمور التي تؤثر على الشركة.
- إدارة الشركة وفقاً للسياسات والميزانية والخطط المؤسسية، والاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، واتخاذ القرارات، طبقاً للحدود المنصوص عليها في جدول التفويض بالصلاحيات.

2. معايير الفحص

لقد أجرينا التقييم وفق المعايير المحددة في كتاب "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل" ("الإطار") الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريداوي (لجنة COSO أو كوسو بالعربية). ووفقاً للإطار، فإن الرقابة الداخلية هي: "عملية ينفذها مجلس إدارة المؤسسة، والإدارة العامة، وغيرهم من طاقم العمل لتقديم تأكيد يضمن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والتقارير والامتثال".

2.1 فئات الأهداف

- ينص الإطار على ثلاث فئات من الأهداف، وهو ما يمكن المؤسسات من التركيز على جوانب منفصلة من الرقابة الداخلية:
- أهداف العمليات - وتعلق بفاعلية وكفاءة عمليات المؤسسة، بما في ذلك أهداف أداء العمليات والأداء المالي وحماية الأصول من الخسائر.
 - أهداف التقارير - وتعلق بالتقارير المالية وغير المالية الداخلية والخارجية، وقد تشمل الموثوقية والالتزام بالمواعيد المقررة والشفافية وغيرها من الشروط التي تضعها الهيئات التنظيمية، أو جهات وضع المعايير أو سياسات المؤسسة.
 - أهداف الالتزام - تتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح التي تخضع لها المؤسسة.

2.2 عناصر ومبادئ الرقابة الداخلية

وينص الإطار على خمسة عناصر للرقابة الداخلية وسبعة عشر مبدأً تمثل المفاهيم الجوهرية والمعايير المرتبطة بهذه العناصر، وهي كما يلي:

1. بيئة الرقابة

هي مجموعة من المعايير والعمليات والهيكل التي توفر أساساً لتنفيذ الرقابة الداخلية في مختلف أنحاء المؤسسة. ويحدد مجلس الإدارة والإدارة العليا أهمية الرقابة الداخلية ومعايير السلوك المتوقع على المستويات العليا من المؤسسة.

توجد خمسة مبادئ تتعلق ببيئة الرقابة وهي:

1. أن تبدي المؤسسة التزاماً بالنزاهة والقيم الأخلاقية.
2. أن يبدي مجلس الإدارة استقلاله عن الإدارة ويشرف على تطوير وأداء الرقابة الداخلية.
3. أن تحدد الإدارة - تحت إشراف مجلس الإدارة - الهياكل والصلاحيات والمسؤوليات المناسبة سعياً لتحقيق الأهداف.
4. أن تبدي المؤسسة التزاماً بجذب موظفين أكفاء وتطويرهم والمحافظة عليهم بما يتفق مع أهدافها.
5. أن تحاسب المؤسسة الموظفين على مسؤولياتهم المتعلقة بالرقابة الداخلية سعياً لتحقيق أهدافها.

تقرير لجنة التدقيق الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2. تقييم المخاطر

ينطوي تقييم المخاطر على عملية ديناميكية ومتكررة تتمثل في تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المؤسسة وتحليلها، وتمثل أساساً لتحديد الطريقة التي ينبغي بها إدارة هذه المخاطر. وتدرس الإدارة التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية وداخل نموذج الأعمال الخاص بها والتي يمكن أن تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

توجد أربعة مبادئ تتعلق بتقييم المخاطر وهي:

1. أن تحدد المؤسسة الأهداف بدرجة كافية من الوضوح ليكون تحديد وتقييم المخاطر التي تتعلق بالأهداف ممكناً.
2. أن تحدد المؤسسة المخاطر التي تهدد تحقيق أهدافها في مختلف أنحاءها، وتحلل هذه المخاطر كأساس لتحديد الطريقة التي ينبغي بها إدارة هذه المخاطر.
3. أن تراعي المؤسسة احتمالات الفساد الإداري عند تقييم المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف.
4. أن تحدد المؤسسة وتقيم التغيرات التي يحتمل أن تؤثر بدرجة كبيرة في نظام الرقابة الداخلية.

3. أنشطة الرقابة

هي الإجراءات التي تحددها السياسات والإجراءات للمساعدة في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة للحد من المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف. ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة على كافة مستويات المؤسسة في مراحل مختلفة داخل العمليات وفي بيئة التقنية.

ويوجد ثلاثة مبادئ تتعلق بأنشطة الرقابة وهي:

1. أن تختار المؤسسة وتطور أنشطة رقابة تسهم في الحد من المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف إلى درجة مقبولة.
2. أن تختار المؤسسة أنشطة رقابة عامة على التقنيات وتطورها لدعم تحقيق أهدافها.
3. أن تقوم المؤسسة بنشر أنشطة الرقابة من خلال سياسات تحدد التوقعات وإجراءات تنفيذ هذه السياسات.

4. المعلومات والتواصل

المعلومات ضرورية لتنفيذ المؤسسة لمسؤولياتها المتعلقة بالرقابة الداخلية دعماً لتحقيق أهدافها، ويحدث التواصل على المستويين الداخلي والخارجي ويوفر للمؤسسة المعلومات التي تحتاجها لتنفيذ الضوابط اليومية. والتواصل يمكن الموظفين من فهم مسؤوليات الرقابة الداخلية وأهميتها لتحقيق الأهداف.

ويوجد ثلاثة مبادئ تتعلق بالمعلومات والتواصل، وهي:

1. أن تحصل المؤسسة على أو تقوم بإنشاء واستخدام معلومات مفيدة لدعم عمل الرقابة الداخلية.
2. أن تقوم المؤسسة بتحويل المعلومات داخلياً، بما في ذلك أهداف الرقابة الداخلية والمسؤوليات المتعلقة بها واللازمة لدعم عمل الرقابة الداخلية.
3. أن تقوم المؤسسة بالتواصل مع الأطراف الخارجية بخصوص الأمور التي تؤثر في عمل الرقابة الداخلية.

5. أنشطة المتابعة

تستخدم التقييمات المستمرة أو المنفصلة أو كليهما معاً للتأكد من وجود وعمل كل عنصر من العناصر الخمسة للرقابة الداخلية، ويشمل ذلك تطبيق المبادئ التي يحتوي عليها كل عنصر. ويتم تقييم النتائج والإبلاغ عن أوجه القصور في وقت مناسب مع إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمسائل الخطيرة.

ويوجد مبدآن يتعلقان بأنشطة المتابعة، وهما:

1. أن تختار المؤسسة تقييمات مستمرة و/أو منفصلة وتطورها وتؤديها للتأكد من وجود وعمل عناصر الرقابة الداخلية.
2. أن تقيم المؤسسة أوجه قصور الرقابة الداخلية وتقوم بإبلاغ هذه الأوجه في الوقت المناسب للأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حسبما يناسب.

تقرير لجنة التدقيق الخاص بتقييم نظم الرقابة الداخلية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2.3 أوجه القصور في الرقابة الداخلية

إن الإطار يقر بأنه وإن كان أي نظام فعال للرقابة الداخلية يوفر توكيداً معقولاً بتحقيق أهداف المؤسسة، فإنه يتضمن أوجهاً فطرية للقصور، إذ حتى نظام الرقابة الداخلية الفعال يمكن أن يفشل، وقد تنتج أوجه القصور المذكورة مما يلي:

- ملاءمة الأهداف التي تم تحديدها كشرط مسبق للرقابة الداخلية.
 - حقيقة أن تقدير البشر عند صنع القرارات قد يكون خاطئاً ومعرضاً للانحياز.
 - حالات التعطل التي يمكن أن تحدث بسبب الإخفاق البشري عبر أخطاء غير مقصودة.
 - قدرة الإدارة على تخطي الرقابة الداخلية.
 - قدرة الإدارة والموظفين الآخرين و/أو الأطراف الخارجية الأخرى على التحايل على الضوابط عبر تواطؤ ما.
 - أحداث خارجية لا سلطان للمؤسسة عليها.
- أوجه القصور المذكورة تستبعد حصول مجلس الإدارة والإدارة على تأكيد مطلق بتحقيق أهداف المؤسسة، أي أن الرقابة الداخلية توفر تأكيداً معقولاً ولكنه ليس مطلقاً.

3. نتائج التقييم

بناءً على التقييم الذي قامت به لجنة التدقيق على أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة، بما يشمل مراجعتها لتقارير التدقيق الداخلي المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية خلال العام، وتقرير تقييم نظم الرقابة الداخلية للعام السابق، لم تلحظ اللجنة أية استثناءات من شأنها التأثير بشكل جوهري على تحقيق أهداف الشركة، كما أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة تعمل بشكل فعال، هذا ونود التأكيد بأن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لا يضمن اكتشاف كل المخالفات وحالات عدم المطابقة ويجب أن ينظر إليه كوسيلة مساعدة من أجل إدارة أفضل كما أنه ليس بديلاً عن المسئوليات المناطة عادة بالإدارة في الرقابة والتقييم.

وبسبب نواحي القصور في أي نظام للرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء ومخالفات لا يتم اكتشافها. كذلك يجب أخذ جانب الحيطة والحذر عند تطبيق نتائج التقييم الحالي مستقبلاً حيث أن هناك مخاطر من أن تصبح الإجراءات غير كافية بسبب تغير الأوضاع أو لأن درجة الالتزام بالإجراءات قد تتراجع.

ألطاف عبد الله الغانم
عضو اللجنة

مشعل عبدالرزاق الوزان
نائب رئيس اللجنة

مساعد عدنان العجيل
رئيس اللجنة

التاريخ: 30 مارس 2026

تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة


السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.

قامت الشركة خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 بالتعامل مع أطراف ذات صلة، وتمثلت المعاملات خلال العام فيما يلي:

1. سجلت الشركة خلال العام إيرادات أتعاب إدارة تناهز مبلغ 9 آلاف دينار عن محافظ لدى الشركة تخص أطراف ذات صلة.

ونظراً لطبيعة أعمال الشركة، فسوف تستمر الشركة في التعاملات مع نفس الأطراف ذات الصلة خلال العام القادم 2026 بما يحقق أهداف الشركة ومصلحة مساهميها.

والله ولي التوفيق،


عبد اللطيف محمد الشايح
رئيس مجلس الإدارة

الموافق: 2026/03/30م

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

للفترة المالية 2025/01/01م - 2025/12/31م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة / شركة بيت الأوراق المالية المحترمون

وفقاً للتفويض الممنوح لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لشركة بيت الأوراق المالية وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة المالية 2025/01/01م – 2025/12/31م.

- فإن هيئة الرقابة الشرعية قامت بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمعاملات والمنتجات والسياسات والإجراءات ، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة .
- لقد قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة بالمراقبة المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى التزام أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- لقد قامت هيئة الرقابة الشرعية بالرد على جميع استفسارات الشركة وأصدرت (29) قرارات.

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكيدات والإقرارات التي حصلنا عليها فإننا نعتقد: أن العقود والعمليات والمعاملات والوثائق التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2025/01/01م إلى 2025/12/31م تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

هذا ونسأل الله العليّ القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. علي إبراهيم الراشد

عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. عصام العنزي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية
أ.د. عبدالعزيز القصار



تقرير المدقق الشرعي الخارجي المستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة بيت الأوراق المالية (الشركة) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في قرارات هيئة الرقابة الشرعية للشركة والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

وبمراجعتنا مدى الالتزام اتضح التزام الشركة مجملًا بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفًا وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل الجهات المسؤولة في الشركة عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارات الشركة المختلفة.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة اللوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

أصول للاستشارات الشرعية هي شركة مهنية مؤسسة في دولة الكويت تم إنشاؤها بتحالف عدد من الشركاء الشرعيين والمهنيين في مجال المالية الإسلامية وتتمتع بحضور مميز على صعيد المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطره الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات - إن وجدت - في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة - إن وجدت -.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقارير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

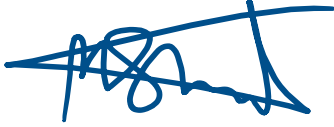
ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- نظام الرقابة الشرعية الداخلية للشركة.
- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للشركة.
- عينة من العقود الموقعة خلال العام.
- البيانات المالية للشركة ومرفقاتها.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة بيت الأوراق المالية (الشركة) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت في مجملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للشركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



د. محمد عبد الرحمن الشرفا
المدقق الشرعي الخارجي

الكويت في 2026/03/31



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة. برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" الوارد ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") حسبما ينطبق على إجراءات تدقيق البيانات المالية المجمعة للمنشآت ذات المصلحة العامة، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا بشأنها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	الطريقة المتبعة في تدقيقنا لمعالجة أمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة الاستثمار في شركة زميلة كما في 31 ديسمبر 2025، كانت المجموعة تحتفظ باستثمار في مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة، وهي شركة زميلة، بمبلغ 22,521,536 دينار كويتي (2024: 22,412,209 دينار كويتي) كما هو مبين ضمن البيانات المالية المجمعة، ما يمثل 41% (2024: 43%) من مجموع الموجودات كما في هذا التاريخ.	لقد نفذنا الإجراءات التالية، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بأمر التدقيق الرئيسي المشار إليه: <ul style="list-style-type: none">تفهم العملية التي اتبعتها الإدارة لتحديد القيمة الاستردادية للشركة الزميلة.تقييم أدوات الرقابة ذات الصلة على عملية تحديد القيمة الاستردادية للاستثمار في الشركة الزميلة لتحديد ما إذا كانت مصممة ومطبقة بشكل ملائم،بالاستعانة بخبرائنا في مجال التقييم، قمنا باختبار منهجية التقييم المطبقة في سبيل تحديد القيمة الاستردادية والافتراضات الرئيسية المستخدمة مثل المعاملات المقارنة ومعدل خصم السيولة وتكاليف البيع،تقييم الدقة المحاسبية لعملية احتساب التقييم، مطابقة نتائج عملية احتساب التقييم بالمبالغ المعروضة في البيانات المالية المجمعة، عند الاقتضاء، وتقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بهذا الأمر مقارنة بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.
إن اختبار انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة الذي أجرته الإدارة يعتبر من الأمور الجوهرية لتدقيقنا إذ أن تقدير القيمة الاستردادية يتطلب من الإدارة تطبيق أحكام هامة وإجراء تقديرات جوهرية. استخدمت الإدارة منهج مضاعفات السوق لتقييم ما إذا كان الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. تتضمن عملية تقييم انخفاض القيمة باستخدام مضاعفات السوق تطبيق أحكام وتقديرات هامة فيما يتعلق بمجموعات من الكيانات المماثلة ومعدلات خصم السيولة وتكاليف الاستبعاد وغيرها من العوامل النوعية والكمية الأخرى الناتجة عن الظروف الاقتصادية العالمية مثل معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المتوقعة والعائد. وعليه، فقد اعتبرنا أن هذا الأمر هو أمر تدقيق رئيسي.	إن اختبار انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة الذي أجرته الإدارة يعتبر من الأمور الجوهرية لتدقيقنا إذ أن تقدير القيمة الاستردادية يتطلب من الإدارة تطبيق أحكام هامة وإجراء تقديرات جوهرية. استخدمت الإدارة منهج مضاعفات السوق لتقييم ما إذا كان الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. تتضمن عملية تقييم انخفاض القيمة باستخدام مضاعفات السوق تطبيق أحكام وتقديرات هامة فيما يتعلق بمجموعات من الكيانات المماثلة ومعدلات خصم السيولة وتكاليف الاستبعاد وغيرها من العوامل النوعية والكمية الأخرى الناتجة عن الظروف الاقتصادية العالمية مثل معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المتوقعة والعائد. وعليه، فقد اعتبرنا أن هذا الأمر هو أمر تدقيق رئيسي.
يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.7 لمعلومات عن السياسة المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات في شركات زميلة وإيضاح 9 لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالشركات الزميلة.	

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين

دولة الكويت

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي شكل من تأكيد النتائج حولها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة في دولة الكويت وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مزاولتها أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم تعتمز الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولتها أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين

دولة الكويت

استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة، ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو التدابير الوقائية المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أحد الأمور في تقريرنا، إذا كان من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته اللاحقة، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.



بدر عبد الله الزمان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الزمان وشركاه

الكويت في 31 مارس 2026





بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل

31 ديسمبر 2025

التقرير السنوي 2025

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة، الكويت

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

دينار كويتي			
2024	2025	ايضاح	
			الإيرادات
			من أنشطة الإدارة والاستشارات والاستثمار
2,149,295	2,479,824	20	إيرادات أتعاب إدارة
753,116	385,231	20	إيرادات أتعاب استشارات وتسويق
658,552	1,690,036	20	إيرادات أتعاب وساطة وتداول
462,217	347,977		إيرادات توزيعات
(375,671)	698,647	8	أرباح/(خسائر) محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(216,006)	(432,474)	8	خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
3,431,503	5,169,241		
			من الأنشطة التجارية
			الإيرادات
1,749,163	3,198,723		التكاليف
(1,571,666)	(2,511,143)		مُجمل الربح من الأنشطة التجارية
177,497	687,580		
			إيرادات أخرى
43,570	60,465		مجموع الإيرادات
3,652,570	5,917,286		
			المصاريف
			تكاليف موظفين
2,787,792	2,963,155		مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
1,480,215	1,460,493		استهلاك
176,897	420,834		مجموع المصاريف
4,444,904	4,844,482		
(792,334)	1,072,804		الربح / (الخسارة) قبل الحصة في النتائج وانخفاض القيمة والإطفاء وربح المراجعات والضرائب
786,048	(1,213,225)	9	حصة في نتائج شركات زميلة
(250,000)	(250,000)	11	انخفاض قيمة الشهرة
(400,000)	(430,779)	11	إطفاء موجودات غير ملموسة
(335,523)	(326,163)	12	ربح محمل على مراجعات دائنة
(52,977)	(105,495)	13	ربح محمل على التزامات عقود إيجار
(1,044,786)	(1,252,858)		خسارة السنة قبل الضريبة من العمليات المستمرة
11,009	-		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
9,884	-		الزكاة
24,711	-		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(999,182)	(1,252,858)		خسارة السنة بعد الضريبة من العمليات المستمرة
2,393,224	-	4	ربح السنة بعد الضريبة من العمليات المتوقفة
1,394,042	(1,252,858)		خسارة / (ربح السنة)
			العائد لـ:
1,494,048	(1,243,559)		مساهمي الشركة الأم
(100,006)	(9,299)		حصص غير مسيطرة
1,394,042	(1,252,858)		
3.8 فلس	(3.2) فلس	5	خسارة / ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة لمساهمي الشركة الأم
(2.3) فلس	(3.2) فلس	5	خسارة السهم الأساسية والمخفضة العائدة لمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

دينار كويتي		
2024	2025	ايضاح
1,394,042	(1,252,858)	(خسارة) / ربح السنة
		(الدخل الشامل الآخر / (الخسارة الشاملة الأخرى
		بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع
		تسوية ترجمة عملات أجنبية
(376,914)	1,409,327	بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع
		حصة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل
(47,564)	107,513	الشامل الآخر لشركات زميلة
(424,478)	1,516,840	الدخل الشامل الآخر / (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
969,564	263,982	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد لـ:
1,069,570	273,281	مساهمي الشركة الأم
(100,006)	(9,299)	حصص غير مسيطرة
969,564	263,982	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2025


دينار كويتي			
2024	2025	ايضاح	
			الموجودات
1,003,924	3,311,775	6	النقد والنقد المعادل
1,791,905	2,243,821		أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً
6,500,000	-	4	مستحق عن بيع مشروع مشترك
3,155,556	3,059,865	7	مرابحات مدينة
9,018,048	11,490,731	8	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
25,081,415	25,174,719	9	استثمارات في شركات زميلة
1,286,445	2,454,321	10	أصول حق الاستخدام
435,941	864,604		أثاث ومعدات
3,200,000	2,800,000	11	موجودات غير ملموسة
750,000	3,750,000	11	شهرة
52,223,234	55,149,836		مجموع الموجودات
			المطلوبات
3,302,248	3,958,377		أرصدة دائنة ومستحقات
6,498,767	6,825,000	12	مرابحات دائنة
1,295,028	2,554,738	13	التزامات عقود إيجار
1,550,047	1,918,434		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
12,646,090	15,256,549		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
40,000,000	40,000,000	أ 14	رأس المال
860,826	860,826	ب 14	احتياطي قانوني
(4,270,058)	(2,860,731)		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
(2,819,793)	(2,712,280)		التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة
145,759	213,601		احتياطي أسهم خزينة
(665,339)	(681,020)	د 14	أسهم خزينة
6,679,874	5,380,036		أرباح مرحلة
39,931,269	40,200,432		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
(354,125)	(307,145)		حصص غير مسيطرة
39,577,144	39,893,287		مجموع حقوق الملكية
52,223,234	55,149,836		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.



يوسف إبراهيم الغانم

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



عبد اللطيف محمد الشايح

رئيس مجلس الإدارة

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

دينار كويتي		
2024	2025	ايضاح
1,394,042	(1,252,858)	الأنشطة التشغيلية
		(خسارة) / ربح السنة
		تعديلات لـ:
375,671	(698,647)	8 (أرباح) / خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
216,006	432,474	8 خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(2,596,663)	-	4 ربح من استبعاد العمليات المتوقفة قبل الضريبة
(786,048)	1,213,225	9 حصة في نتائج شركات زميلة
90,669	-	9 حصة في نتائج عمليات متوقفة
250,000	250,000	11 انخفاض قيمة الشهرة
400,000	430,779	11 إطفاء موجودات غير ملموسة
509,010	747,616	استهلاك
388,500	431,658	ربح محمل على مرابحات دائنة والتزامات عقود إيجار
292,179	303,078	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
533,366	1,857,325	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(580,340)	13,637	أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً
(2,714,928)	(2,206,510)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
1,504	(376,108)	أرصدة دائنة ومستحقات
(2,760,398)	(711,656)	المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(158,441)	(114,428)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(2,918,839)	(826,084)	الأنشطة الاستثمارية
(579,840)	-	استثمار في مرابحات مدينة
-	6,500,000	4 المحصل من مستحق عن بيع مشروع مشترك
508,090	210,311	9 توزيعات مستلمة من شركات زميلة وعائدات من تخفيض رأسمالها
-	(2,916,856)	11 شراء شركة تابعة، بالصافي من الأرصدة النقدية المستحوذ عليها
(35,701)	(105,110)	شراء أثاث ومعدات
(193,090)	-	9 صافي النقد المستخدم في العمليات المتوقفة
(300,541)	3,688,345	صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(928,306)	-	14 أ المدفوع من تخفيض رأس المال
280,132	52,161	14 د صافي بيع أسهم خزينة
(415,785)	(486,519)	13 المدفوع من التزامات عقود إيجار
(52,977)	(105,495)	ربح مسدد على التزامات عقود إيجار
1,498,767	326,233	12 صافي المحصل من مرابحات دائنة
(335,523)	(326,163)	ربح مسدد على مرابحات دائنة
46,308	(539,783)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التمويلية
(3,173,072)	2,322,478	الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
(18,182)	(14,627)	صافي فروق صرف العملات الأجنبية
4,195,178	1,003,924	النقد والنقد المعادل في 1 يناير - العمليات المستمرة
1,003,924	3,311,775	6 النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغييرات في حقوق الملكية المجموع

الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

دينار كويتي

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم							رأس المال	
		المجموع الفرعي	أرباح مرحلة	أسهم خزينة	احتياطي أسهم خزينة	التغيرات في حقوق ملكية شركات زميلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي قانوني		
39,255,754	(254,119)	39,509,873	5,341,947	(1,371,406)	-	(2,772,229)	(3,893,144)	704,705	41,500,000	الرصيد كما في 1 يناير 2024
1,394,042	(100,006)	1,494,048	1,494,048	-	-	-	-	-	-	ربح / (خسارة) السنة
(424,478)	-	(424,478)	-	-	-	(47,564)	(376,914)	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى
969,564	(100,006)	1,069,570	1,494,048	-	-	(47,564)	(376,914)	-	-	إجمالي (الخسارة الشاملة) / الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(156,121)	-	-	-	-	156,121	-	المحول إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14 ب)
(928,306)	-	(928,306)	-	71,694	-	-	-	-	(1,000,000)	تخفيض رأس المال (إيضاح 14 أ)
-	-	-	-	342,851	-	-	-	-	(500,000)	شطب أسهم خزينة (إيضاح 14 أ)
280,132	-	280,132	-	291,522	(11,390)	-	-	-	-	صافي الحركة على أسهم خزينة
39,577,144	(354,125)	39,931,269	6,679,874	(665,339)	145,759	(2,819,793)	(4,270,058)	860,826	40,000,000	كما في 31 ديسمبر 2024
39,577,144	(354,125)	39,931,269	6,679,874	(665,339)	145,759	(2,819,793)	(4,270,058)	860,826	40,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2025
(1,252,858)	(9,299)	(1,243,559)	(1,243,559)	-	-	-	-	-	-	خسارة السنة
1,516,840	-	1,516,840	-	-	-	107,513	1,409,327	-	-	الدخل الشامل الأخر
263,982	(9,299)	273,281	(1,243,559)	-	-	107,513	1,409,327	-	-	إجمالي الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) للسنة
52,161	-	52,161	-	(15,681)	67,842	-	-	-	-	صافي الحركة على أسهم خزينة
-	56,279	(56,279)	(56,279)	-	-	-	-	-	-	بيع حصة في شركة تابعة لخصص غير مسيطرة (إيضاح 3)
39,893,287	(307,145)	40,200,432	5,380,036	(681,020)	213,601	(2,712,280)	(2,860,731)	860,826	40,000,000	كما في 13 ديسمبر 2025

إن الأيضاحات المرتبطة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. معلومات حول الشركة والأنشطة

إن شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 28 مارس 1982 وتخضع لرقابة هيئة أسواق المال باعتبارها شخص مُرخّص له، وتزاول أنشطة الأوراق المالية المتمثلة في مدير محفظة استثمار، ومدير نظام استثمار جماعي، ومستشار استثمار، ووسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، وأمين حفظ، ووكيل اكتتاب. وتزاول أيضاً نشاط الاستثمار في القطاعات العقارية والاقتصادية الأخرى. تمارس الشركة الأم أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة.

يقع المقر الرئيسي لأعمال الشركة الأم وعنوانها المسجل في الطابق 18، برج الداو، شارع خالد بن الوليد، الشرق، ص.ب. 26972 الصفاة 13130، الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 استناداً إلى قرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2026. ولمساهمي الشركة الأم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تم قياسها بالقيمة العادلة. تُعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للشركة الأم.

2.2 المعايير المحاسبية الجديدة والمعدلة

2.2.1 سارية المفعول للسنة الحالية

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات سارية المفعول خلال السنة الحالية والمطبقة من قبل المجموعة، غير أنه لا يترتب عليها أي أثر في البيانات المالية المجمعة للسنة ما لم يرد غير ذلك أدناه:

البيان

المعايير والتفسيرات والتعديلات

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "أثار التغيرات في أسعار صرف" تحدد التعديلات طريقة تقييم قابلية العملة للصرف وكيفية العملات الأجنبية" فيما يتعلق بعدم القابلية للصرف
تحديد سعر الصرف عندما تفتقد لهذه القابلية

2.2.2 معايير صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة، لم تطبق المجموعة معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية	تستهدف هذه التعديلات: • السماح للمنشأة باعتبار أن الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) الذي يجري تسويته باستخدام نظام دفع إلكتروني قد تم الوفاء به (واستبعاده) قبل تاريخ التسوية شريطة استيفاء معايير محددة. وإذا اختارت المنشأة اعتماد هذه السياسة المحاسبية، فينبغي لها تطبيقها على جميع عمليات التسوية التي تنفذ من خلال نظام الدفع الإلكتروني نفسه،	1 يناير 2026

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

التاريخ السريان	البيان	المعايير والتفسيرات والتعديلات
1 يناير 2026	<ul style="list-style-type: none">• توضيح وإضافة إرشادات إلى عملية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط،• إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تنطوي على شروط تعاقدية قد تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند وقوع (أو عدم وقوع) حدث محتمل لا يتعلق مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية. تُطبق هذه المتطلبات على كل فئة من فئات الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وكل فئة من فئات المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، و• فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، إلزام المنشأة بالإفصاح عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المعروضة ضمن الدخل الشامل الأخر خلال الفترة بما يسمح بعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المستبعدة خلال الفترة بشكل منفصل عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية الفترة.	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية
1 يناير 2027	<p>يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 18 معيار المحاسبة الدولي 1 مبقيًا على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1 دون تغيير ومُضيفًا إليها متطلبات جديدة. علاوة على ذلك، نُقلت بعض فقرات معيار المحاسبة الدولي 1 إلى معيار المحاسبة الدولي 8 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7. إضافة لذلك، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 7 ومعيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم".</p> <p>يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة تهدف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none">• عرض واستحداث فئات وقيم إجمالية فرعية محددة ضمن بيان الربح أو الخسارة.• تقديم إفصاحات عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة ضمن الإفصاحات حول البيانات المالية.• تنقيح وتحسين عمليات التجميع والتقسيم. <p>قد يؤثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية المجمعة خلال الفترات المستقبلية.</p>	المعيار الدولي للتقارير المالية 18 "العرض والإفصاحات في البيانات المالية"
1 يناير 2027	<p>يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 19 للشركة التابعة المؤهلة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي بإفصاحات مخففة ضمن بياناتها المالية. تصبح الشركة التابعة مؤهلة للاستفادة من فوائد الإفصاحات المخففة عندما تكون غير خاضعة للمساءلة العامة وتصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 19 هو معيار اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويقدم متطلبات إفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.</p> <p>يُسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 19 فقط إذا كانت، في نهاية فترة التقرير المالي،</p> <ul style="list-style-type: none">• شركة تابعة (ويشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)،• غير خاضعة للمساءلة العامة، و• تصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.	المعيار الدولي للتقارير المالية 19 "الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

التاريخ السريان	البيان	المعايير والتفسيرات والتعديلات
1 يناير 2027	تقتصر على تعديلات تهدف إلى توضيح صياغة نصوص وردت في أحد معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي أو تصويب استنتاجات غير مقصودة أو حالات سهو أو تعارض طفيفة نسبياً بين المتطلبات الواردة ضمن هذه المعايير.	التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي - الجزء 11

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية المجمعة خلال فترة التطبيق المبدئي.

2.3 اندماج الأعمال

اندماج الأعمال هي عملية تجميع أعمال كيانات منفصلة في كيان واحد نتيجة حصول منشأة واحدة وهو المشتري على السيطرة على واحد أو أكثر من الأعمال الأخرى. يتم استخدام طريقة الاقتناء المحاسبية للمحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المدفوع للاقتناء بالقيم العادلة للموجودات والأسهم المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو تلك التي يتم تحملها في تاريخ العملية. إن المبلغ المحول يتضمن القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج من ترتيب شراء محتمل. يتم تحميل التكاليف التي تتعلق بعملية الاقتناء كمصاريف عند تكبدها. يتم مبدئياً قياس الموجودات المقتناة المحددة والمطلوبات وكذلك المطلوبات المحتملة التي يتم افتراض تحملها في عملية اندماج الأعمال (صافي الموجودات المقتناة في عملية اندماج الأعمال) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة المقتناة.

عند تنفيذ عملية اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة لحصص ملكية الشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء باستخدام وسائل تقييم مع الأخذ في الاعتبار نتيجة المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس الصناعة ونفس القطاع الجغرافي.

تعترف المجموعة بشكل منفصل بالمطلوبات المحتملة المتكبدة من عملية اندماج الأعمال إذا كانت التزاماً قائماً من أحداث وقعت بالماضي ومن الممكن تقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

إن التعويض المستلم من البائع في عملية اندماج الأعمال نتيجة حدث طارئ أو عدم تأكد متعلق بكل أو جزء من أصل أو التزام معترف به في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء يتم الاعتراف به كأصل تعويض بقيمته العادلة وقت الاقتناء.

تستخدم المجموعة قيم مؤقتة للمحاسبة المبدئية عن عملية اندماج الأعمال وتقوم بتسجيل أي تعديل على هذه القيم المؤقتة خلال فترة القياس وهي اثنا عشر شهراً من تاريخ الاقتناء.

2.4 التجميع

تقوم المجموعة بتجميع البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة (المنشآت التي تسيطر عليها) والمنشآت المسيطر عليها من قبل شركاتها التابعة.

تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط في حالة:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (على سبيل المثال: الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
 - التعرض للتغير في العوائد أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها؛
 - قدرة المجموعة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.
- إذا كان لدى المجموعة حقوق تصويت أقل من الأغلبية التصويتية أو حقوق مماثلة أخرى في الشركة المستثمر بها، تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف عند تقييم ما إذا كان لها سيطرة على الشركة المستثمر بها، بما في ذلك:
- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها؛
 - الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
 - حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة؛

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة على أساس كل بيان على حدة من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ توقف السيطرة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في الشركة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء وبحصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ الدمج. إن مجموع الدخل الشامل يتم توزيعه على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك أن يكون لدى الحصص غير المسيطرة رصيد عجز. إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقد السيطرة يتم المحاسبة عنها كعاملات حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة وذلك لتعكس التغيرات في حصتها في الشركة التابعة ويتم إدراج أي فرق بين القيمة التي تم فيها تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في بند مستقل في بيان المركز المالي المجمع وبيان الدخل المجمع. يتم تصنيف الحصص غير المسيطرة كمطلوبات مالية إلى الحد الذي يكون فيه هناك التزام يتوجب سداد نقدي أو تسليم موجودات مالية أخرى لتسوية الحصص غير المسيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة والأحداث الأخرى التي تتم في نفس الظروف بناءً على آخر بيانات مالية مدققة للشركات التابعة. يتم عند التجميع، استبعاد الأرصدة، والمعاملات، والإيرادات، والمصاريف، والتوزيعات المتبادلة بالكامل بين شركات المجموعة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والمدرجة في الموجودات بالكامل. يتم الاعتراف بالخسائر المتكبدة ما بين شركات المجموعة، والتي تمثل مؤشر على انخفاض القيمة، في البيانات المالية المجمعة.

في حال فقدت الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة، يتم حذف موجودات (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة بقيمتها الدفترية في تاريخ فقدان تلك السيطرة وكذلك يتم حذف الحصص غير المسيطرة. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة. يتم تحويل أية فروق ناتجة مع المبالغ التي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2.5 الأدوات المالية

الاعتراف / عدم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يُستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية الناتجة عن الأصل المالي أو عندما تقوم المجموعة فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومناافع الملكية ولم تعد تحتفظ بسيطرتها. في حال حافظت المجموعة على سيطرتها، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة سيطرتها.

يُستبعد الالتزام المالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي قائم بالالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد.

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر المجمع طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على الأداة المالية ذات الصلة. إن عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملة التي تتعلق مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار باستثناء تلك الأدوات المالية المصنفة كـ « بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ».

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم الموجودات المالية استناداً إلى مجموعة من نماذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفها من الأعمال. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من كلاهما (على سبيل المثال الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يستند نموذج أعمال المجموعة إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها يعتبر من الجوانب المهمة للتقييم الذي تجريه المجموعة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط)

إذا استهدف نموذج الأعمال الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط الخاصة باختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير خلال عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، عند وجود دفعات مسددة من المبلغ الأصلي أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان، بخلاف مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح. ولاختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تطبق المجموعة أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المقوم بها الأصل المالي والمدة المحدد عنها معدل الفائدة.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم.

إن الأرصدة البنكية والنقد واستثمارات المراجحة قصيرة الأجل والأرصدة المدينة المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها بغرض المتاجرة عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح على المدى القريب من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق أرباح على المدى القريب. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. يدخل ضمن هذا التصنيف بعض أسهم حقوق الملكية التي تم الاستحواذ عليها بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض استثماراتها في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. لا يعاد إدراج الربح أو الخسارة من أدوات حقوق الملكية إلى بيان الدخل. ويتم الاعتراف بالتوزيعات في بيان الدخل، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في بيان الدخل الشامل المجمع. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقييم انخفاض القيمة. وعند الاستبعاد، لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى بيان الدخل المجمع، بل سيتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

المطلوبات المالية / حقوق الملكية

يتم لاحقاً قياس وإدراج المطلوبات المالية «غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. تصنف حصص الملكية كمطلوبات مالية إذا كان هناك التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.

الضمانات المالية

يتم لاحقاً قياس الضمانات المالية بالقيمة المعترف بها مبدئياً ناقصاً أي إطفاء متراكم أو وفقاً لأفضل تقدير للقيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية أي مطلوبات مالية قد تنشأ عن هذه الضمانات المالية، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأداة المالية بطريقة تعكس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية. يطبق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على كافة الأدوات المالية باستثناء الاستثمار في أدوات حقوق الملكية. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

بموجب المنهج العام، تطرأ تغييرات على الموجودات تؤدي إلى انتقالها بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجدارة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

تتضمن المرحلة 1 الأدوات المالية التي لم ينتج عنها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو تلك التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة كما في تاريخ التقرير المالي. وبالنسبة لتلك الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي. ليس من المتوقع أن ينخفض النقد على مدى فترة الـ 12 شهراً لكن الخسائر الائتمانية بالكامل على الأصل مرجحة باحتمالية أن الخسارة ستحدث خلال الـ 12 شهراً المقبلة. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف «التصنيف الائتماني المرتفع» المتعارف عليه دولياً.

تتضمن المرحلة 2 الأدوات المالية التي نتج عنها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي (ما لم يكن لها مخاطر ائتمانية منخفضة كما في تاريخ التقرير المالي) ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وبالنسبة لتلك الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجح مع احتمالية التعثر باعتباره العامل المرجح. عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية قد زادت بشكل ملحوظ، تراعي الإدارة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة من أجل مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التعثر التي تحدث عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية.

تتضمن المرحلة 3 الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كما في تاريخ التقرير المالي. بالنسبة لتلك الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية خلال عمرها كالفرق بين مجمل القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخضومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للأصل المالي الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع كريح أو خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي إجمالي قيمته الدفترية. يمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بوقوع حدث تعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال.

تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة البنكية والنقد واستثمارات المرباحات قصيرة الأجل باستخدام المنهج العام الموضح أعلاه.

المنهج المبسط

تطبق المجموعة المنهج المبسط للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الأرصدة المدينة. وعليه، يتم تصنيف الذمم المدينة التي لم تنخفض جدارتها الائتمانية ضمن المرحلة 2 ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة.

حالة التعثر

تسجل المجموعة حالة تعثر عندما تشير المعلومات التي تم إعدادها داخلياً أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة كاملة لدائنيه (دون النظر إلى أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة). بغض النظر عن هذا الأساس، ترى المجموعة أن التعثر يحدث عندما ينقضي أجل استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن 90 يوماً ما لم يكن لدى المجموعة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملاءمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر. تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما لمدة 12 شهراً (احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً) أو خلال المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر خلال مدة الالتزام). تتمثل قيمة التعرض عند التعثر في قيمة التعرض المتوقعة عند حدوث تعثر. تحدد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة على المبالغ القائمة المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء.

قياس القيمة العادلة

2.6

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن مستويات تسلسل قياس القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 - تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2 - تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3 - تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المماثلة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو الأسعار المعلنة من قبل الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تُقدر القيمة العادلة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، وفي حال تعذر تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يُدرج الاستثمار بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات تسلسل القياس عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير مالي.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.7 استثمار في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة تأثيراً جوهرياً عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم الاستحواذ على شركة زميلة ويتم الاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يُدرج الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويُعدل لاحقاً للاعتراف مقابل تغيرات ما بعد الاستحواذ فيما يتعلق بحصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. تُدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تُدرج المجموعة حصتها من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة ضمن بيان الدخل المجمع اعتباراً من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ التوقف. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تُخصّص القيمة الدفترية للاستثمار. وقد تكون التعديلات في القيمة الدفترية أيضاً ضرورية مقابل التغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناتجة عن التغيرات في ملكية الشركة الزميلة التي لم يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة الخاص بالشركة الزميلة. يتم الاعتراف بحصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرة ضمن بيان الدخل والدخل الشامل المجمع.

إن أي فائض في تكلفة الاستحواذ فوق حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة في الشركة الزميلة المعترف بها في تاريخ الاستحواذ يُدرج كشهرة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار.

إن أي فائض في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة فوق تكلفة الاستحواذ، بعد إعادة التقييم، يتم الاعتراف به مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

تُطبق متطلبات معيار المحاسبة الدولي 63 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في الشركات الزميلة. عندما يكون ذلك ضرورياً، يُجرى اختبار لتحديد انخفاض القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 63 كأصل فردي من خلال مقارنة قيمته الاستردادية (قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى) بقيمته الدفترية.

لا توزع أي خسارة مسجلة لانخفاض القيمة على أي أصل بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويتم الاعتراف بأي رد لخسارة الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 63 بمقدار الزيادة اللاحقة في القيمة الاستردادية للاستثمار.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من تاريخ عدم اعتبار الاستثمار كشركة زميلة. عندما تستبقي المجموعة حصة في شركة زميلة سابقة وتكون الحصة المستبقاة عبارة عن أصل مالي، تقيس المجموعة الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وتعتبر القيمة العادلة للحصة المستبقاة هي قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم مراعاة الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة مستبقة وأي متحصلات ناتجة عن بيع جزء من الحصة في الشركة الزميلة وذلك عند تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الشركة الزميلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن جميع المبالغ المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الزميلة وفقاً لنفس الأساس الذي كان سيُطلب الاستناد إليه إذا قامت الشركة الزميلة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من قبل تلك الشركة الزميلة إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تُعيد المجموعة تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع (كتسوية ناتجة عن إعادة التصنيف) عند بيع الشركة الزميلة.

عند قيام المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في شركة زميلة مع استمرارها في استخدام طريقة حقوق الملكية، تُعيد المجموعة تصنيف الحصة في الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر المتعلقة بتخفيض حصة الملكية إلى بيان الدخل المجمع إذا كان ينبغي إعادة تصنيف تلك الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. عندما تبرم إحدى منشآت المجموعة معاملات مع شركة زميلة للمجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الاعتراف بها ضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة فقط بمقدار الحصص في الشركة الزميلة التي ليس لها علاقة بالمجموعة.

2.8 استثمار في مشروع مشترك

إن الترتيب المشترك هو ترتيب تعاقدى يمنح طرفين أو أكثر سيطرة مشتركة على هذا الترتيب. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة في سيطرة متفق عليها تعاقدياً وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تتشارك السيطرة. إن المشروع المشترك هو ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف ذات السيطرة المشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي موجودات الترتيب. تعترف المجموعة بحصصها في المشاريع المشتركة وتحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

2.9 أثاث ومعدات

يُدرج الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة. يتم احتساب استهلاك تكلفة الأثاث والمعدات على أساس طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية على النحو التالي:

تحسينات على أصول مستأجرة وتركيبات 5 سنوات

أثاث 5 سنوات

في تاريخ كل بيان مالي مجمع، يتم مراجعة القيمة الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد ما إذا كان هناك دليل على وجود انخفاض في قيمتها الدفترية. في حال وجود مثل هذا الدليل، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل المجمع، باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. لأغراض تقدير انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل. يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة مالية.

2.10 الموجودات غير الملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة والتي يتم اقتناؤها في اندماج الأعمال ويكون لها منافع مستقبلية متوقعة يتم اعتبارها كموجودات غير ملموسة. يتم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة مبدئياً بقيمتها العادلة في تاريخ الاكتناء (والتي يتم اعتبارها على أنها تكلفتها).

بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة ناتجة عن انخفاض القيمة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد على مدى عمرها الإنتاجي. لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، ولكن يتم اختبار انخفاض قيمتها سنوياً، إما بشكل فردي أو على مستوى وحدة توليد النقد. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنوياً لتحديد ما إذا كان العمر غير المحدد ما يزال قابلاً للدعم. إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن التغيير في العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدود يتم على أساس مستقبلي. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة لتحديد انخفاض قيمتها على أساس نفس السياسة المتبعة بالنسبة للشهرة.

تتكون الموجودات غير الملموسة من اتفاقيات إدارة العلامة التجارية والموجودات حيث تعتبر العلامة التجارية أصلاً غير ملموس مع عمر إنتاجي غير محدد وتعتبر اتفاقيات إدارة الأصول أصولاً غير ملموسة ذات عمر محدد ويتم إطفائها على مدى عمرها الإنتاجي لمدة 20 سنة.

2.11 الشهرة

تحتسب الشهرة الناتجة من اندماج الأعمال كالزيادة في مجموع المقابل المحول ونسبة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة كما في تاريخ الاقتناء، إن وجدت. وبالنسبة لاندماج الأعمال على مراحل، تضاف القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء لحصة ملكية الشركة المقتنية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المقتناة على صافي القيم العادلة في تاريخ الاقتناء للموجودات المحددة المقتناة والمطلوبات المتكبدة. إن أي عجز يمثل ربح من الشراء بسعر مجزٍ ويتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل المجموع.

يتم توزيع الشهرة على كل وحدة توليد نقد وذلك لغرض اختبار الانخفاض في القيمة بالمنشأة. إن أرباح وخسائر بيع المنشأة أو جزء منها تتضمن القيمة الدفترية للشهرة المتعلقة بالمنشأة أو الجزء المباع منها.

يتم اختبار انخفاض قيمة الشهرة على الأقل مرة واحدة سنوياً، ويتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تجميع الموجودات إلى أدنى حد يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل، والتي تعرف بوحدات توليد النقد وذلك لغرض تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة.

إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة بشكل مبدئي لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة متعلقة بالوحدة، ثم على الموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يمكن رد تلك المتعلقة بالشهرة في فترة لاحقة.

إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. وبغرض تحديد قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتصل إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم تعديل تدفقاته النقدية المستقبلية المقدرة. تقوم المجموعة بإعداد خطط للأعمال تتراوح مدتها من 4 إلى 5 سنوات. ويتم استخدام هذه الخطط لاحتساب قيمة الاستخدام. ويتم استخدام معدلات النمو طويل المدى للتدفقات النقدية لتقدير التدفقات النقدية لفترة تتجاوز تلك المدة التي تتراوح من 4 إلى 5 سنوات. يتم تحديد القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع باستخدام أساليب التقييم والأخذ في الاعتبار نتائج المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس مجال الأعمال ونفس المنطقة الجغرافية.

2.12 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييماً في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد انخفضت قيمته. في حال توافر هذا المؤشر أو عندما يُطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل. إن القيمة الاستردادية للأصل أو وحدة توليد النقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة استخدامه، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد عن القيمة الاستردادية، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويخضع إلى قيمته الاستردادية. وعند تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام أسلوب تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المطروحة للتداول العام أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

بالنسبة للموجودات غير المالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير في تاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. في حال وجود هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط المعترف بها في وقت سابق إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية للأصل منذ الاعتراف بأخر خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة. إن الرد محدود ولذلك فإن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الاستردادية لها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بهذا الرد في بيان الدخل المجموع.

2.13 موجودات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقعة

إن الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع تُقاس بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. وتُصنف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها بغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. يعتبر هذا الشرط مستوفى فقط إذا كانت احتمالية البيع مرتفعة وكان الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحين للبيع الفوري بحالته الراهنة. وينبغي للإدارة الالتزام بعملية البيع التي يجب أن تكون مؤهلة للاعتراف بها كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

في إطار بيان الدخل المجمع لفترة التقرير المالي والفترة المقارنة من السنة السابقة، يتم الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات من العمليات المتوقفة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات من الأنشطة المستمرة، وصولاً إلى مستوى الربح، حتى عندما تحتفظ المجموعة بحصة غير مهيمنة في الشركة التابعة بعد البيع. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة (بعد الضرائب) بشكل منفصل في بيان الدخل المجمع.

2.14 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من الأرصدة البنكية والنقد واستثمارات المراهجات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة ذات آجال استحقاق أصلية تصل إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ وتخضع لمخاطر غير جوهرية نتيجة التغير في القيمة.

2.15 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة منافع محددة. إن خطة المنافع المحددة غير ممولّة وتستند إلى الالتزام الناتج عن إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير المالي. وتعتبر هذه الطريقة تقديراً موثوقاً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.16 أسهم خزينة

تُصنف تكلفة أسهم الشركة الأم المشتراة بما فيها التكاليف المباشرة ضمن حقوق الملكية. يتم الإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بند منفصل ضمن حقوق ملكية المساهمين، وتكون هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع. لا يحق لأسهم الخزينة أي توزيعات نقدية، ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بنفس النسبة وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.17 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق فيها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، مع أخذ شروط السداد المحددة بموجب عقد في الاعتبار واستبعاد الضرائب والرسوم. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل الاعتراف بالإيرادات:

1. يتم الاعتراف بأتعاب الإدارة الأساسية من أنشطة المحافظ وأنظمة الاستثمار الجماعي عند نقطة زمنية محددة عندما تستوفي المجموعة التزام الأداء من خلال نقل الخدمات الموعود بها إلى العميل.
2. يتم الاعتراف بأتعاب الإدارة التحفيزية من الأنشطة بصفة الأمانة عند نقطة زمنية محددة عندما تستوفي المجموعة التزام الأداء من خلال نقل الخدمات الموعود بها إلى العميل.
3. يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.
4. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع استثمارات عند نقل المخاطر والمنافع إلى المشتري.
5. يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات الأنشطة التجارية عند نقطة زمنية محددة عندما تستوفي المجموعة التزام الأداء من خلال نقل البضائع والخدمات الموعود بها إلى العميل.

2.18 المحاسبة عن عقود الإيجار

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

تحدد المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل المجموعة (تاريخ بدء العقد).

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقيس المجموعة أصل حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار،
- أي دفعات عقد إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة،
- أي تكاليف مباشرة أولية، و

تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل «حق الاستخدام» عندما تتكبد المجموعة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة. في تاريخ بدء مدة العقد تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم المجموعة معدل اقتراضها الإضافي.

تتكون دفعات عقد الإيجار المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:

- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل،
 - دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل،
 - مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية،
 - سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
 - دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار.
- يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف ضمن بيان الدخل المجموع.

عند تحمل المجموعة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشرط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37. يتم إدراج التكاليف في أصل حق الاستخدام ذي الصلة بقدر ما تتعلق التكاليف بهذا الأصل، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تحدد المجموعة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقاً للقيمة المتبقية المفكولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل المجموع خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدي للالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقود التي تنطوي على مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المجموعة توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

2.19 العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير المالي. وتؤخذ الأرباح والخسائر الناتجة إلى بيان الدخل المجموع.

تحول البنود غير النقدية المقومة بعملات أجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تسجيل فروق التحويل للبنود غير النقدية المصنفة بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل» كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. في حين يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في بيان الدخل الشامل المجموع.

يتم ترجمة بيانات الدخل والتدفقات النقدية للعمليات الأجنبية إلى عملة الشركة الأم وفقاً لمتوسط سعر الصرف للسنة ويتم ترجمة بيانات المراكز المالية لهذه الشركات بسعر الصرف السائد في نهاية السنة ويتم تسجيل فروق صرف العملات الأجنبية التي تنشأ من ترجمة صافي الاستثمار في شركات أجنبية (متضمناً الشهرة) في بيان الدخل الشامل المجموع. عند بيع شركة أجنبية، يتم الاعتراف ضمن ربح أو خسارة البيع بتلك الفروق الناتجة في بيان الدخل المجموع.

2.20 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً.

2.21 الزكاة

تحتسب وتسدد حصة الزكاة بنسبة 1.0% من ربح المجموعة وفقاً لأحكام القانون رقم 46 لسنة 2006. تقع مسؤولية احتساب الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة وسداد الجزء غير المدفوع على عاتق المساهمين.

2.22 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على مبالغ الإيرادات، والمصروفات، والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالمطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد حول هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

كما هو مبين في إيضاح 2.5، يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً على موجودات المرحلة 1، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية على موجودات المرحلتين 2 و3. ينتقل الأصل إلى المرحلة 2 في حالة ارتفاع مخاطر الائتمانية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. عند تقدير ما إذا ارتفعت المخاطر الائتمانية للأصل بشكل ملحوظ، تأخذ المجموعة المعلومات المستقبلية الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة في عين الاعتبار.

اندماج الأعمال

لتوزيع تكلفة عملية اندماج الأعمال، تقوم الإدارة باتخاذ أحكام جوهرياً لتحديد الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد وكذلك المطلوبات المحتملة والتي يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به وكذلك لتحديد القيم المؤقتة للمحاسبة المبدئية والقيم النهائية لعمليات اندماج الأعمال وتحديد قيمة الشهرة ووحدة توليد النقد التي يجب أن توزع عليها.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجموع، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على أحكام ملحوظة نظراً لاستخدام البيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.5 انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مطلوبات محتملة

إن المطلوبات المحتملة هي تلك التي تنشأ نتيجة أحداث سابقة يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن عملية تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات أو التزامات محتملة نتيجة حكم قضائي تستند إلى تقديرات الإدارة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييمًا بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد انخفضت قيمته. إن تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة يتطلب اتخاذ أحكام هامة فيما يتعلق بحالة خسارة واحدة أو أكثر.

في حال توافر هذا المؤشر أو عندما يُطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقدر المجموعة القيمة الاستردادية للأصل. إن القيمة الاستردادية للأصل تمثل القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصًا تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. تحدد القيمة الاستردادية لأصل فردي ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية واردة مستقلة بشكل كبير عن تلك الناتجة من موجودات أخرى أو مجموعات موجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة توليد النقد عن القيمة الاستردادية، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويُخفض إلى قيمته الاستردادية. عند تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. إذا تعذر تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المطروحة للتداول العام أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير المالي والتي لها تأثير جوهري يؤدي إلى التسبب في تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق على أسس متكافئة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛
- أسلوب مضاعف الربحية؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا.

انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة انخفاض في قيمة استثمار المجموعة في الشركات الزميلة في تاريخ كل تقرير مالي استناداً إلى وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة باستخدام منهج مضاعفات السوق والذي يتضمن أحكام وتقديرات هامة فيما يتعلق بمجموعات من المنشآت المقارنة ومعدلات خصم السيولة وتكاليف البيع. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ضمن بيان الدخل المجموع.

مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الذمم المدينة عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمرًا غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم هذا التقدير على أساس فردي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي انقضت أجل استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

خصم دفعات عقد الإيجار

يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء مدة عقد الإيجار.

3.

الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الشركات التابعة:

نسبة الملكية		بلد التأسيس	الشركات التابعة
2024	2025		
-	100.0%	الكويت	شركة منارات للخدمات التعليمية ذ.م.م. ("منارات") *
70.0%	70.0%	الكويت	شركة مطعم جزر كناري ذ.م.م. ("جزر كناري")
80.0%	70.0%	الكويت	شركة الزاد للاستشارات المالية والاقتصادية ش.م.ك.م. ("الزاد") **
99.9%	99.9%	الكويت	شركة بيت الحكمة للاستشارات الاقتصادية والمالية ش.م.ك.م. [سابقاً: شركة غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية ش.م.ك.م.] ("بيت الحكمة")
99.9%	99.9%	الكويت	شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية ش.م.ك.م.
100.0%	100.0%	جزر الكايمان	شركة سيلفرستون كابيتال ليمتد
100.0%	100.0%	جزر الكايمان	شركة بلو بيلار للاستشارات ليمتد (كان محتفظ بها سابقاً من خلال بيت الحكمة) ***
100.0%	100.0%	الولايات المتحدة الأمريكية	شركة بيت الأوراق العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، إنك (كان محتفظ بها سابقاً من خلال بيت الحكمة) ***
100.0%	100.0%	الولايات المتحدة الأمريكية	محتفظ بها من خلال شركة سيلفرستون كابيتال ليمتد
100.0%	100.0%	الولايات المتحدة الأمريكية	شركة غراي ستون كابيتال إنك

* اعتباراً من 1 سبتمبر 2025، استحوذت الشركة الأم على 99.9% من رأس المال المصدر لشركة منارات مقابل إجمالي مبلغ 3,500,000 دينار كويتي. إن تفاصيل هذه الصفقة مُفصّل عنها ضمن إيضاح 11.

** في أغسطس 2025، باعت الشركة الأم حصة بواقع 10% في حقوق ملكية شركة الزاد لصالح حصص غير مسيطرة دون أي مقابل. ونتج عن الصفقة صافي حركة على حصص غير مسيطرة بمبلغ 56,279 دينار كويتي.

*** خلال السنة الحالية، أنجزت شركة بيت الحكمة عملية إعادة هيكلة لحقوق ملكية مساهميها وخفّضت رأسمالها. ووفقاً لإجراءات إعادة الهيكلة، أصبحت الشركة الأم المالك المباشر للشركتين التابعتين وهما شركة بلو بيلار للاستشارات ليمتد وشركة بيت الأوراق العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، إنك.

4.

العمليات المتوقّفة

خلال السنة السابقة، باعت الشركة الأم حصة ملكيتها بواقع 50% في المشروع المشترك، شركة الكويتية الأولى للتعليم القابضة ذ.م.م. ("المشروع المشترك")، لصالح الشريك في المشروع المشترك مقابل مبلغ وقدره 6,500,000 دينار كويتي. وتم استلام المقابل بتاريخ 26 مارس 2025.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة:

دينار كويتي		
2024	2025	
1,494,048	(1,243,559)	خسارة) / ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم
		ناقصاً:
2,393,224	-	ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم من العمليات المتوقفة (إيضاح 4)
(899,176)	(1,243,559)	خسارة السنة العائدة لمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة
		سهم
392,552,408	390,136,131	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة
فلس (2.3)	فلس (3.2)	خسارة السهم الأساسية والمخفضة العائدة لمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة

6. النقد والنقد المعادل

يتم مطابقة النقد والنقد المعادل كما هو مبين ضمن بيان التدفقات النقدية المجمع مع البنود المتعلقة بهما في بيان المركز المالي المجمع على النحو التالي:

دينار كويتي		
2024	2025	
690,595	2,917,618	أرصدة بنكية ونقد
313,329	394,157	أرصدة لدى أمناء الحفظ
1,003,924	3,311,775	

7. مراهجات مدينة

دينار كويتي		
2024	2025	
-	76,350	متداولة - مقومة بالدينار الكويتي *
2,575,716	2,366,850	غير متداولة - مقومة بالدينار الكويتي *
579,840	616,665	غير متداولة - مقومة بالدينار الكويتي **
3,155,556	3,059,865	
8,360,000	8,000,000	الرصيد بالعملة الأصلية - دولار أمريكي *
1,500,000	1,500,000	الرصيد بالعملة الأصلية - جنيه إسترليني **

* يمثل هذا البند رصيد مستحق نتيجة بيع شركة زميلة أجنبية خلال سنة 2022. يُستحق الرصيد على أقساط تنتهي في سنة 2028 وهو مكفول بضمان يتمثل في رهن المشتري لحصته في الشركة الزميلة لصالح الشركة التابعة. خلال السنة، اعترفت المجموعة بإيرادات بمبلغ لا شيء، بالصافي من المخصص، من هذا الرصيد المستحق (2024: لا شيء).

** يمثل هذا البند مراهجة غير مكفولة بضمان مقدمة لطرف أجنبي غير ذي صلة خلال السنة السابقة. تُستحق المراهجة خلال سنة 2027. خلال السنة، اعترفت المجموعة بإيرادات بمبلغ لا شيء، بالصافي من المخصص، من هذه المراهجة (2024: لا شيء).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

8. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

دينار كويتي		
2024	2025	
372,743	345,847	محتفظ بها لغرض المتاجرة أسهم حقوق ملكية مسعرة
302,500	661,875	مصنفة عند الاعتراف المبدئي أسهم حقوق ملكية محلية غير مسعرة
8,342,805	10,483,009	أسهم حقوق ملكية أجنبية غير مسعرة
9,018,048	11,490,731	

خلال السنة، سجلت المجموعة ربح محقق من استثمارات في أسهم حقوق ملكية مسعرة بمبلغ 54,308 دينار كويتي (2024: 38,571 دينار كويتي)، وربح محقق من استثمارات في أسهم حقوق ملكية غير مسعرة بمبلغ 644,339 دينار كويتي (2024: خسارة بمبلغ 414,242 دينار كويتي).

خلال السنة، سجلت المجموعة ربح غير محقق من استثمارات في أسهم حقوق ملكية مسعرة بمبلغ 27,692 دينار كويتي (2024: 15,820 دينار كويتي)، وخسارة غير محققة من استثمارات في أسهم حقوق ملكية غير مسعرة بمبلغ 460,166 دينار كويتي (2024: 231,826 دينار كويتي).

9. استثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك

مبين أدناه تفاصيل هذا البند.

نسبة الملكية		بلد التأسيس	الشركات الزميلة
2024	2025		
%31.7	%31.7	المملكة المتحدة	مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة ("غيتهاوس")
%39.5	%39.5	الكويت	شركة مشروع وريف الجبيل ("وريف الجبيل")
%24.8	%24.8	الكويت	شركة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة ش.م.ك.م. ("المشاريع السعودية")
%50.0	%50.0	الولايات المتحدة الأمريكية	محتفظ بها من خلال شركة سيلفرستون كابيتال ليتمد شركة مادرونو كابيتال إل إل سي ("مادرونو")

فيما يلي الحركة على الاستثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك:

دينار كويتي		
2024	2025	
29,021,955	25,081,415	في بداية السنة
193,090	-	عمليات استحواذ - عمليات متوقفة
(3,903,337)	-	استبعادات - عمليات متوقفة (إيضاح 4)*
786,048	(1,213,225)	حصة في النتائج
(90,669)	-	حصة في نتائج العمليات المتوقفة (إيضاح 4)
(47,564)	107,513	حصة في الدخل الشامل الآخر / (الخسارة الشاملة الأخرى)
(370,018)	1,409,327	تسوية ترجمة عملات أجنبية
(508,090)	(210,311)	توزيعات مستلمة وعائدات من تخفيض رأس المال (أ)
25,081,415	25,174,719	في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

* خلال السنة السابقة، باعت المجموعة حصتها في المشروع المشترك "شركة الكويتية الأولى للتعليم القابضة ذ.م.م." (إيضاح 4).

حصلت المجموعة على توزيعات بمبلغ 114,525 دينار كويتي (2024: 107,835 دينار كويتي) من مادرونو. وحصلت المجموعة على عائدات من تخفيض رأس المال بمبلغ 95,786 دينار كويتي ولا شيء (2024: 152,730 دينار كويتي و247,525 دينار كويتي) من وريف الجبيل والمشاريع السعودية على التوالي.

أجرت المجموعة في 31 ديسمبر 2025 اختباراً لتحديد انخفاض قيمة استثمارها في الشركات الزميلة الأمر الذي نتج عنه الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء (2024: لا شيء). حُددت القيمة الاستردادية للاستثمار في غيبهاوس بناءً على القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع باستخدام منح مضاغفات السوق.

يوضح الجدول التالي معلومات مالية موجزة عن الاستثمار في شركات زميلة:

دينار كويتي					31 ديسمبر 2025
المجموع	مادرونو	المشاريع السعودية	وريف الجبيل	غيبهاوس	
	265,979	223,096	143,444	34,374,348	الموجودات المتداولة
	-	3,592,881	5,392,395	553,134,348	الموجودات غير المتداولة
	(2,645)	(909,404)	(26,677)	(534,314,632)	المطلوبات المتداولة
	-	(1,503,884)	(3,637)	(12,650,396)	المطلوبات غير المتداولة والحصص غير السيطرة
	263,334	1,402,689	5,505,525	40,543,668	صافي الموجودات
	438,087	271,733	564,650	5,942,792	الإيرادات
	320,577	(118,347)	163,583	(4,356,450)	ربح (خسارة) / ربح السنة
15,513,634	131,667	347,165	2,174,351	12,860,451	حصة في صافي الموجودات
9,661,085	-	-	-	9,661,085	شهرة
<u>25,174,719</u>	<u>131,667</u>	<u>347,165</u>	<u>2,174,351</u>	<u>22,521,536</u>	القيمة الدفترية للحصة في شركات زميلة
دينار كويتي					31 ديسمبر 2024
المجموع	مادرونو	المشاريع السعودية	وريف الجبيل	غيبهاوس	
	175,767	501,004	136,618	18,631,622	الموجودات المتداولة
	-	3,142,373	5,644,733	539,687,840	الموجودات غير المتداولة
	(1,342)	(594,383)	(194,227)	(501,554,362)	المطلوبات المتداولة
	-	(1,527,961)	(2,629)	(14,747,289)	المطلوبات غير المتداولة والحصص غير السيطرة
	174,425	1,521,033	5,584,495	42,017,811	صافي الموجودات
	383,340	536,001	535,064	13,730,604	الإيرادات
	324,625	(49,192)	443,203	1,421,818	ربح (خسارة) السنة
15,997,255	87,212	376,456	2,205,538	13,328,049	حصة في صافي الموجودات
9,084,160	-	-	-	9,084,160	شهرة
<u>25,081,415</u>	<u>87,212</u>	<u>376,456</u>	<u>2,205,538</u>	<u>22,412,209</u>	القيمة الدفترية للحصة في شركات زميلة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10. أصول حق الاستخدام

دينار كويتي		
2024	2025	
1,173,781	1,286,445	كما في 1 يناير
836,850	2,845,024	إضافات
(328,152)	(1,132,094)	رد نتيجة إلغاء عقد إيجار
(396,034)	(545,054)	استهلاك - عمليات مستمرة
1,286,445	2,454,321	كما في 31 ديسمبر

تستأجر المجموعة مساحات مكتبية ومبنى لعملياتها. تُبرم عقود الإيجار غالباً لفترات ثابتة تتراوح من 3 إلى 8 سنوات.

حُمّل الاستهلاك على بيان الدخل المجموع ضمن تكلفة مبيعات الأنشطة التجارية بمبلغ 206,117 دينار كويتي (2024: 228,734 دينار كويتي) وعلى بيان الدخل المجموع ضمن مصاريف عمومية وإدارية وبيعية بمبلغ 338,937 دينار كويتي (2024: 167,300 دينار كويتي).

11. موجودات غير ملموسة وشهرة

دينار كويتي		
2024	2025	
		موجودات غير ملموسة:
		اتفاقيات إدارة أصول
3,600,000	3,200,000	في بداية السنة
-	30,779	نتيجة الاستحواذ على شركة منارات (انظر أدناه)
(400,000)	(430,779)	إطفاء خلال السنة
3,200,000	2,800,000	في نهاية السنة
		شهرة:
1,000,000	750,000	في بداية السنة
-	3,250,000	نتيجة الاستحواذ على شركة منارات (انظر أدناه)
(250,000)	(250,000)	انخفاض القيمة (انظر أدناه)
750,000	3,750,000	في نهاية السنة
		متعلقة بـ:
-	3,250,000	شركة منارات للخدمات التعليمية ذ.م.م. ("منارات")
750,000	500,000	شركة مطعم جزر كناري ذ.م.م. ("جزر كناري")
750,000	3,750,000	

اندماج الأعمال

الاستحواذ على شركة منارات للخدمات التعليمية ذ.م.م. ("منارات")

خلال السنة الحالية واعتباراً من 1 سبتمبر 2025، استحوذت الشركة الأم على 99.9% من رأس المال المصدر لشركة منارات مقابل إجمالي مبلغ 3,500,000 دينار كويتي. استندت عملية الاستحواذ إلى المركز المالي لشركة منارات كما في 31 أغسطس 2025.

فيما يلي قيم الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد كما في تاريخ الاستحواذ:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

دينار كويتي	إجمالي المقابل
3,500,000	إجمالي المقابل
	ناقصاً
	المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد المستحوذ عليها:
583,144	النقد والنقد المعادل
749,392	ذمم مدينة وموجودات أخرى
1,505,586	أصول حق الاستخدام
(904,632)	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
(1,534,532)	دفعات إيجار مستحقة الدفع
(179,737)	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
219,221	إجمالي صافي الموجودات القابلة للتحديد
3,280,779	موجودات غير ملموسة ناشئة عن اندماج الأعمال
	موزعة على النحو التالي:
30,779	موجودات غير ملموسة
3,250,000	شهرة
3,280,779	

كان المقابل النقدي المدفوع ضمن عملية الاستحواذ، بالصافي من الأرصدة النقدية المستحوذ عليها، بمبلغ 2,916,856 دينار كويتي.

اختبار انخفاض القيمة

تحدد المجموعة ما إذا انخفضت قيمة الشهرة مرة واحدة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير القيمة الاستردادية لوحدات توليد النقد التي توزع عليها هذه البنود. وقد حُددت القيمة الاستردادية استناداً إلى طريقة قيمة الاستخدام.

كما في 31 ديسمبر 2025، أجرت المجموعة اختباراً لتحديد انخفاض قيمة استثماراتها في الشركتين التابعتين، شركة منارات وشركة جزر كناري، التي تبلغ القيم الدفترية للشهرة المرتبطة بهما 3,250,000 دينار كويتي و750,000 دينار كويتي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2025. ونتج عن الاختبار الاعتراف بانخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء في شركة منارات و250,000 دينار كويتي في شركة جزر كناري (2024: 250,000 دينار كويتي في شركة جزر كناري). استناداً إلى اختبار انخفاض القيمة الذي أجرته الإدارة، تم تحديد أن القيمة الاستردادية لوحدات توليد النقد أعلى من القيمة الدفترية. حُددت القيمة الاستردادية استناداً إلى عمليات احتساب قيمة الاستخدام.

استخدمت الإدارة الأسلوب التالي لتحديد القيم التي سيتم استخدامها في تعيين الافتراضات الأساسية بغرض احتساب قيمة الاستخدام:

الافتراض الأساسي	الأساس المستخدم لتحديد القيمة للافتراض الأساسي
فترة التوقعات	الموازنة المالية التي اعتمدها الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات.
معدل النمو	إن الزيادة في المنافسة متوقعة ولكن لا يوجد تغير جوهري في حصة أي وحدة توليد نقد من الحصة السوقية نتيجة التحسينات المستمرة لجودة الخدمة والنمو المتوقع من تحديات الترخيص والتكنولوجيا. إن معدلات النمو متفقة مع التوقعات الواردة في التقارير المتعلقة بمجال الأعمال والتقارير القطرية. يبلغ معدل نمو الإيرادات السنوي المركب 2.9% بالنسبة لشركة منارات و4.8% بالنسبة لشركة جزر كناري (2024: 2.6%) خلال فترة الخمس سنوات المقدره. تعكس القيمة المحددة الخبرة السابقة والتغيرات في البيئة الاقتصادية.
معدل الخصم	إن التدفقات النقدية بعد فترة خمس سنوات تم التوصل إليها باستخدام معدل نمو يصل إلى 5.1% بالنسبة لشركة منارات و5.1% بالنسبة لشركة جزر كناري (2024: 1.5%). هذا المعدل لا يتخطى متوسط معدل النمو طويل الأجل للسوق الذي تعمل فيه وحدة توليد النقد. بلغت معدلات الخصم 11.9% بالنسبة لشركة منارات و10.3% بالنسبة لشركة جزر كناري (2024: 11.3%). إن معدلات الخصم تعكس مخاطر محددة تتعلق بوحدة توليد النقد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

استكملت المجموعة تحليل الحساسية من خلال تنويع عوامل المدخلات المشار إليها باستخدام هامش محتمل بشكل معقول وتحديد ما إذا نتج عن التغيير في عوامل المدخلات أي انخفاض في قيمة الشهرة الموزعة على وحدات توليد النقد المناسبة.

12. مرائبات دائنة

دينار كويتي		
2024	2025	
3,498,767	2,225,000	متداولة
3,000,000	4,600,000	غير متداولة
6,498,767	6,825,000	

يمثل بند "مرائبات دائنة" قيمة موجودات مشتراة على أساس التسوية المؤجلة.

إن التسهيلات غير مكفولة بضمان وتحمل معدل ربح بواقع 5.53% خلال السنة (2024: 5.50%).

13. التزامات عقود إيجار

دينار كويتي		
2024	2025	
1,204,525	1,295,028	كما في 1 يناير
836,850	2,874,070	إضافات
52,977	105,495	ربح محمل على التزامات عقود إيجار
(468,762)	(592,014)	دفعات
(330,562)	(1,127,841)	رد نتيجة إلغاء عقد إيجار
1,295,028	2,554,738	كما في 31 ديسمبر

ليس لدى المجموعة أي عقود إيجار ذات دفعات إيجار متغيرة لم يتم تضمينها في قياس التزامات عقود الإيجار.

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بالتزامات عقود الإيجار الخاصة بها. تراقب المجموعة التزامات عقود الإيجار بشكل مستمر.

14. رأس المال والاحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأسهم الخزينة

- أ. رأس المال
- حدد رأسمال الشركة الأم المُصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 40,000,000 دينار كويتي (2024: 40,000,000 دينار كويتي) مكوناً من 400,000,000 سهم (2024: 400,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.
- في 30 مايو 2024، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي شركة الأم على تخفيض رأس المال المُصرح به والمصدر والمدفوع بواقع 15,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ 1,500,000 دينار كويتي على النحو التالي:
- تخفيض غير نقدي بواقع 5,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ 500,000 دينار كويتي من خلال شطب 5,000,000 سهم من أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2023، و
 - تخفيض نقدي بواقع 10,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ 1,000,000 دينار كويتي.

ب. الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، ينبغي تحويل 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. لم يجر تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني نظراً لتكبد خسائر خلال السنة (2024: تحويل مبلغ 156,121 دينار كويتي).

يجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. يقتصر توزيع هذا الاحتياطي على المبلغ المطلوب لسداد توزيعات بواقع 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بتأمين هذا الحد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ج. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لم تتم التوصية بسداد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن سنة 2025 (2024: لا شيء).

د. أسهم خزينة

استحوذ مجلس الإدارة على هذه الأسهم استناداً إلى تفويض ممنوح لمجلس الإدارة من قبل المساهمين ووفقاً للقرارات الوزارية أرقام 10 لسنة 1987 و 11 لسنة 1988 وتُدْرَج بالتكلفة. إن الاحتياطات المعادلة لتكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها غير قابلة للتوزيع.

2024	2025	
10,000,000	9,356,539	عدد أسهم الخزينة
2.5%	2.4%	النسبة إلى رأس المال
665,339	681,020	التكلفة (دينار كويتي)
778,000	745,716	القيمة السوقية (دينار كويتي)

15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالشركة الأم وأفراد عائلاتهم والمنشآت التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً جوهرياً. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة الأم.

تشتمل الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة على ما يلي:

دينار كويتي		
2024	2025	
9,021	9,061	إيرادات آتعب إدارة
242,393	220,447	مدفوعات موظفي الإدارة العليا؛ رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل
39,749	32,387	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
282,142	252,834	

16. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية على النحو التالي:

- إدارة الاستثمارات الخاصة : استثمار أموال المجموعة في أوراق مالية وعقارات وإدارة متطلبات السيولة لدى المجموعة.
- إدارة الأصول وخدمات الاستشارات والوساطة : إدارة المحافظ الاستثمارية بنظام الإدارة المباشرة وغير المباشرة وإدارة صناديق الاستثمار المحلية والعالمية وأنظمة الاستثمار الجماعي وتقديم خدمات الاستشارات وتقديم خدمات الوساطة في التداول عبر الإنترنت.
- أنشطة تجارية : تتضمن الأنشطة التجارية قطاعي التعليم والأغذية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ديار كويتي

	الإجموع		العمليات المتوقعة		الإجموع الفرعي		قطاع الأغذية		قطاع التعليم		إدارة الأصول والاستثمارات والوساطة		إدارة الاستثمارات الرخصة	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025
إيرادات القطاع	5,224,236	8,428,429	-	-	5,224,236	8,428,429	1,749,163	1,833,231	-	1,365,492	3,560,963	4,555,091	(85,890)	674,615
نتائج القطاع	(792,334)	1,072,804	-	-	(792,334)	1,072,804	(300,932)	(464,785)	-	334,528	2,449,737	3,343,971	(2,941,139)	(2,140,910)
ربح من بيع مشروع مشترك	2,596,663	-	2,596,663	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حصة في نتائج شركات زبيلة	695,379	(1,213,225)	(90,669)	-	786,048	(1,213,225)	-	-	-	-	-	-	786,048	(1,213,225)
الخصاض قيمة الشهرة	(250,000)	(250,000)	-	-	(250,000)	(250,000)	(250,000)	(250,000)	-	-	-	-	-	-
إطفاء موجودات غير ملموسة	(400,000)	(430,779)	-	-	(400,000)	(430,779)	-	-	(30,779)	(400,000)	(400,000)	-	-	
ربح محتمل على مبيعات دائية والتزامات عقود إيجار	(388,500)	(431,658)	-	-	(388,500)	(431,658)	(33,540)	(37,644)	(29,545)	-	-	(354,960)	(364,469)	
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والريادة وصربية دعم العمالة الوطنية	(67,166)	-	(112,770)	-	45,604	-	-	-	-	-	-	45,604	-	
(خسارة) / ربح السنة	1,394,042	(1,252,858)	2,393,224	-	(999,182)	(1,252,858)	(584,472)	(752,429)	274,204	2,049,737	2,943,971	(2,464,447)	(3,718,604)	
الموجودات:														
موجودات القطاع	13,965,509	16,794,417	-	-	13,965,509	16,794,417	991,943	929,473	-	2,624,062	1,186,593	867,791	11,786,973	12,373,091
استثمار في شركات زبيلة	25,081,415	25,174,719	-	-	25,081,415	25,174,719	-	-	-	-	-	-	25,081,415	25,174,719
أخرى	13,176,310	13,180,700	-	-	13,176,310	13,180,700	48,968	66,925	799,720	3,200,000	2,800,000	9,927,342	9,514,055	
	52,223,234	55,149,836	-	-	52,223,234	55,149,836	1,040,911	996,398	3,423,782	4,386,593	3,667,791	46,795,730	47,061,865	
المطلوبات:														
أرصدة دائية ومستحقات	3,302,248	3,958,377	-	-	3,302,248	3,958,377	347,243	457,584	809,406	46,198	85,202	2,908,807	2,606,185	
مبيعات دائية	6,498,767	6,825,000	-	-	6,498,767	6,825,000	-	-	-	-	-	6,498,767	6,825,000	
التزامات عقود إيجار	1,295,028	2,554,738	-	-	1,295,028	2,554,738	458,178	446,519	1,381,193	-	-	836,850	727,026	
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,550,047	1,918,434	-	-	1,550,047	1,918,434	147,501	136,735	193,979	10,286	65,044	1,392,260	1,522,676	
	12,646,090	15,256,549	-	-	12,646,090	15,256,549	952,922	1,040,838	2,384,578	56,484	150,246	11,636,684	11,680,887	
معلومات القطاعات الأخرى:														
تدفقات رأسمالية	35,701	105,110	-	-	35,701	105,110	35,701	49,503	34,354	-	21,253	-	-	
استهلاك	509,010	747,616	-	-	509,010	747,616	341,710	344,883	214,108	85,057	64,607	82,243	124,018	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

17. قياس القيمة العادلة

تتكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية كما هو محدد في إيضاح 2.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو ذات آجال الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن القيمة الدفترية تقارب قيمتها العادلة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى تسلسل القيمة العادلة:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في	مستويات تسلسل القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات غير ملحوظة هامة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة	دينار كويتي	
						31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	345,847	المس توى 1	آخر أمر شراء / سعر الوحدة	لا يوجد	لا يوجد	أسهم حقوق ملكية مسعرة	
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة	11,144,884	المستوى 3	صافي قيمة الأصل المعدل	خصم لعدم إمكانية التسويق	كلما انخفض معدل الخصم، زادت القيمة العادلة		
	9,018,048						
	11,490,731						

يوضح الجدول التالي مطابقة للمبلغ الافتتاحي والختامي للأدوات المالية من المستوى 3 المدرجة بالقيمة العادلة:

دينار كويتي				
كما في 1 يناير 2025	الربح المسجل في بيان الدخل المجموع	الربح المسجل في الدخل الشامل الآخر المجموع	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	كما في 31 ديسمبر 2025
8,645,305	184,173	-	2,315,406	11,144,884

موجودات مالية بالقيمة العادلة
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة

دينار كويتي				
كما في 1 يناير 2024	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجموع	الربح المسجل في الدخل الشامل الآخر المجموع	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	كما في 31 ديسمبر 2024
5,125,410	(646,068)	-	4,165,963	8,645,305

موجودات مالية بالقيمة العادلة
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة

خلال السنة، لم يكن هناك أي انتقالات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

تفاصيل عن المدخلات الهامة غير الملحوظة المستخدمة في تقييم الموجودات المالية:

تمثل أسهم حقوق الملكية المحلية غير المسعرة أسهم غير مدرجة في سوق محلي للأوراق المالية. يتم تقييم أسهم حقوق الملكية غير المسعرة استناداً إلى طريقة صافي القيمة الدفترية باستخدام أحدث بيانات مالية متاحة للشركة المستثمر فيها والتي يتم فيها تقييم الموجودات الرئيسية وفقاً للقيمة العادلة أو استناداً إلى آخر أسعار متداولة والمعدلة لتعكس خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الريج ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر التشغيل. لا تشمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة وتكنولوجيا وقطاعات الأعمال. يتم مراقبة هذه التغيرات من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجموعة.

18.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تتم مراقبة سياسة الائتمان لدى المجموعة والتعرض لمخاطر الائتمان على أساس مستمر. تسعى المجموعة إلى تجنب التركزات غير الملائمة للمخاطر لدى الأفراد أو المجموعات التي تمثل العملاء في مواقع محددة أو الأعمال من خلال تنوع أنشطة التمويل.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية للمجموعة والتي تشمل الأرصدة البنكية والنقد واستثمارات المربحات قصيرة الأجل والمربحات المدينة وبعض الذمم المدينة، فإن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف المقابل بحيث يعادل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية للأدوات المالية التعاقدية. عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإنها تمثل الحد الأقصى الحالي للتعرض لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تنتج في المستقبل نتيجة التغيرات في القيم.

إن الأرصدة البنكية واستثمارات المربحات قصيرة الأجل لدى المجموعة محتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة المربحات المدينة وأرصدة الذمم المدينة على أساس مستمر. ونتيجة لذلك، لا يعتبر تعرض المجموعة للديون المعدومة جوهرياً.

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر للأدوات المالية التعاقدية. ويتم عرض الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات رئيسية للمقاصة والضمانات أو التعزيزات الائتمانية:

دينار كويتي	
إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
2024	2025
1,003,924	3,311,775
1,651,555	2,002,540
3,155,556	3,059,865
(34,320)	-
5,776,715	8,374,180

أرصدة بنكية واستثمارات مربحات قصيرة الأجل:

- بنوك ومؤسسات مالية
- أرصدة مدينة
- مربحات مدينة
- الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الأرصدة البنكية واستثمارات المربحات قصيرة الأجل هي من أطراف مقابلة ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

كما هو موضح عنه ضمن إيضاح 7، لدى المجموعة ضمان مقابل مبلغ مستحق نتيجة بيع استثمارات في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 2,443,200 دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 2,575,716 دينار كويتي).

18.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر تتمثل في مواجهة المجموعة لصعوبة في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم الملاءة المالية للعملاء والاستثمار في مرابحات قصيرة الأجل أو استثمارات أخرى يسهل تحقيقها. وتتم مراقبة سجل الاستحقاق من قبل الإدارة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

يلخص الجدول التالي سجل استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصوصة.

يعكس سجل السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة والتي تتضمن دفعات الأرباح المستقبلية خلال عمر هذه المطلوبات المالية. فيما يلي سجل سيولة المطلوبات المالية في 31 ديسمبر:

دينار كويتي					31 ديسمبر 2025
المجموع	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من شهر إلى 3 أشهر	خلال شهر واحد	
3,215,968	1,730,785	1,107,790	377,393	-	أرصدة دائنة ومستحقات
7,292,967	4,825,365	2,126,557	341,045	-	مرابحات دائنة
2,817,226	1,856,036	715,117	132,242	113,831	التزامات عقود إيجار
13,326,161	8,412,186	3,949,464	850,680	113,831	مجموع المطلوبات المالية

دينار كويتي					31 ديسمبر 2024
المجموع	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من شهر إلى 3 أشهر	خلال شهر واحد	
3,302,248	1,730,785	1,121,584	449,879	-	أرصدة دائنة ومستحقات
7,019,593	3,267,880	2,435,757	1,315,956	-	مرابحات دائنة
1,439,342	997,702	331,230	41,800	68,610	التزامات عقود إيجار
11,761,183	5,996,367	3,888,571	1,807,635	68,610	مجموع المطلوبات المالية

18.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل المالي نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة بالنسبة للاستثمار الفردي أو جهته المصدرة أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتداولة في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنوع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال كما هو مبين في إيضاح 18.4 والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

18.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير تغيرات معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها المحملة بمعدلات ربح (استثمارات مرابحات قصيرة الأجل ومرابحات دائنة) نتيجة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في معدلات الربح نظراً لأن المجموعة لا تتعرض لأي موجودات ومطلوبات بمعدلات ربح ثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

18.3.2 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من قبل المجموعة على أساس الحدود الموضوعة والتقييم المستمر لمراكز المجموعة القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى الإدارة أن هناك مخاطر محدودة لتكبد خسائر جوهرية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وبالتالي، لا تقوم المجموعة بتغطية التعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

فيما يلي الأثر على ربح السنة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية) وحقوق الملكية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في سعر صرف العملات بنسبة 3%				
31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2025		العملة
الأثر في الدخل الشامل الآخر	الأثر في ربح السنة	الأثر في الدخل الشامل الآخر	الأثر في ربح السنة	
672,366	18,275	675,646	18,534	جنيه إسترليني
2,616	289,155	3,950	432,390	دولار أمريكي
-	78,344	-	21,443	يورو
66,166	-	65,231	246	ريال سعودي

18.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. إن أغلب استثمارات المجموعة المسعرة مدرجة في أسواق أوراق مالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي الأثر على ربح السنة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) وحقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في مؤشر سعر الأسهم في السوق بنسبة 3%				
31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2025		مؤشر السوق
الأثر في الدخل الشامل الآخر	الأثر في ربح السنة	الأثر في الدخل الشامل الآخر	الأثر في ربح السنة	
-	10,283	-	7,904	الكويت
-	-	-	1,580	الإمارات العربية المتحدة
-	900	-	891	قطر

18.3.4 مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد في موعد مبكر أو متأخر عما هو متوقع. لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر المدفوعات مقدماً.

18.4 تركيزات الموجودات

تنشأ التراكيز عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التراكيز إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

فيما يلي توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية:

دينار كويتي	
2024	2025
13,885,007	15,629,510
23,019,591	23,138,201
10,510,837	14,117,196
2,572,268	-
2,235,531	2,264,929
52,223,234	55,149,836

المنطقة الجغرافية

الكويت
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروبا
دول مجلس التعاون الخليجي

فيما يلي توزيع الاستثمارات حسب قطاع الأعمال:

دينار كويتي	
2024	2025
22,412,209	22,867,383
10,937,299	13,666,400
459,955	131,667
290,000	-
34,099,463	36,665,450

قطاع الأعمال

بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية
عقار
خدمات
تعليم

19. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول التالي سجل استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات وفقاً للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. يستند سجل استحقاق الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى تقدير الإدارة لتصفية تلك الاستثمارات.

كان سجل استحقاق الموجودات والمطلوبات في 31 ديسمبر على النحو التالي:

دينار كويتي			2025
المجموع	أكثر من سنة	حتى سنة واحدة	
3,311,775	-	3,311,775	الموجودات:
2,243,821	-	2,243,821	النقد والنقد المعادل
3,059,865	2,983,515	76,350	أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً
11,490,731	11,144,884	345,847	مرايحات مدينة
25,174,719	25,174,719	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,454,321	2,454,321	-	استثمارات في شركات زميلة
864,604	864,604	-	أصول حق الاستخدام
2,800,000	2,800,000	-	أثاث ومعدات
3,750,000	3,750,000	-	موجودات غير ملموسة
55,149,836	49,172,043	5,977,793	شهرة
			مجموع الموجودات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

			المطلوبات:
3,958,377	1,730,785	2,227,592	أرصدة دائنة ومستحقات
6,825,000	4,600,000	2,225,000	مرابحات دائنة
2,554,738	2,113,102	441,636	التزامات عقود إيجار
1,918,434	1,918,434	-	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
15,256,549	10,362,321	4,894,228	مجموع المطلوبات
39,893,287	38,809,722	1,083,565	فائض السيولة

2024

دينار كويتي		
المجموع	أكثر من سنة	حتى سنة واحدة
1,003,924	-	1,003,924
1,791,905	-	1,791,905
6,500,000	-	6,500,000
3,155,556	1,379,925	1,775,631
9,018,048	8,514,235	503,813
25,081,415	25,081,415	-
1,286,445	1,286,445	-
435,941	435,941	-
3,200,000	3,200,000	-
750,000	750,000	-
52,223,234	40,647,961	11,575,273

			الموجودات:
1,003,924	-	1,003,924	النقد والنقد المعادل
1,791,905	-	1,791,905	أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً
6,500,000	-	6,500,000	مستحق عن بيع مشروع مشترك
3,155,556	1,379,925	1,775,631	مرابحات مدينة
9,018,048	8,514,235	503,813	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
25,081,415	25,081,415	-	استثمارات في شركات زميلة
1,286,445	1,286,445	-	أصول حق الاستخدام
435,941	435,941	-	أثاث ومعدات
3,200,000	3,200,000	-	موجودات غير ملموسة
750,000	750,000	-	شهرة
52,223,234	40,647,961	11,575,273	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
3,302,248	1,730,785	1,571,463	أرصدة دائنة ومستحقات
6,498,767	3,000,000	3,498,767	مرابحات دائنة
1,295,028	853,388	441,640	التزامات عقود إيجار
1,550,047	1,550,047	-	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
12,646,090	7,134,220	5,511,870	مجموع المطلوبات
39,577,144	33,513,741	6,063,403	فائض السيولة

20. موجودات بصفة الأمانة

تدير الشركة الأم محافظ استثمارية نيابة عن الغير. لم تُعرض أرصدة هذه المحافظ ضمن المركز المالي للمجموعة.

دينار كويتي		
2024	2025	
204,283,800	262,391,610	محافظ استثمارية مدارة نيابة عن الغير
3,695,814	13,214,557	صناديق مدارة نيابة عن الغير
284,802,197	299,015,169	أنظمة استثمار جماعي أجنبية مدارة نيابة عن الغير
492,781,811	574,621,336	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

أتعاب إدارة واستشارات ووساطة من أنشطة بصفة الأمانة

دينار كويتي		
2024	2025	
2,083,295	2,264,234	أتعاب إدارة أساسية – محافظ
66,000	63,103	أتعاب إدارة أساسية – صناديق
-	50,106	أتعاب إدارة تشجيعية – محافظ
-	102,381	أتعاب إدارة تشجيعية – صناديق
2,149,295	2,479,824	إجمالي أتعاب الإدارة
753,116	385,231	أتعاب استشارات – أنظمة استثمار جماعي أجنبية
658,552	1,690,036	أتعاب وساطة
1,411,668	2,075,267	إجمالي إيرادات أتعاب الاستشارات والوساطة

21. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال المجموع هو التأكد من المحافظة على معدلات رأس المال كافية لدعم أعمالها وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم. تدير المجموعة هيكل رأس المال وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تخفيض مبلغ القروض أو إجراء تعديل على مدفوعات التوزيعات إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم تجر أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024. لدى المجموعة قرض بنكي خارجي بمبلغ 6,825,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 6,498,767 دينار كويتي).

22. أحداث لاحقة - التطورات الجيوسياسية

في ضوء تصاعد وتيرة الصراع الجاري في الشرق الأوسط وما يصاحبه من آثار محتملة على الأنشطة الاقتصادية ومعدلات التضخم، فقد ارتأت الإدارة أن هذا الأمر قد يتطلب مراجعة لبعض الافتراضات والتقديرات المتعلقة بتقييم الاستثمارات وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية والشهرة في حال امتد أجل الصراع. غير أنه في الوقت الراهن يتعذر على الإدارة تقدير الآثار المحتملة لهذا الصراع بموثوقية نظرًا لما تشهده هذه الأحداث من تطورات يومية.



بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

شركة بيت الأوراق المالية (ش.م.ك)

الدور 18 - برج الداو

شارع خالد بن الوليد،

الشرق.

هاتف: +965 22245252

www.sh.com.kw